المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة

دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر 2009-2016

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: النظم السياسية المقارنة

إعداد الطالبة: إشراف:

أمينة عريد نعيم زايدي

لجنة المناقشة:

الأستاذة: مريم بجاوي .....رئيساً

الأستاذ: نعيم زايدي .....مشرفاً ومقرراً

الأستاذ: فاتح خننو .....مناقشاً ومصححاً

السنة الجامعية:

2016-2017

الشكر والتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه وله أسجد سجود الشاكرين لأن وفقني لإتمام هذه العمل.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ نعيم زايدي لكل ما قدمه لي لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذه العمل.

أشكر كل من لقنني العلم.

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

روح جدي وجدتي الغاليين، أسكنهما الله واسع جنّاته.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى عماتي وجميع أفراد أسرتي.

ملخص:

الإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها في دراستنا، تتمحور حول مدى مساهمة تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2016.

ومن خلال معالجتنا لهذه الإشكالية توصلنا إلى نتيجة مفادها أن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بدور في تفعيل المشاركة السياسية، من خلال الآليات المختلفة التي تستعملها من أجل توعية المواطنين بضرورة المشاركة السياسية. إلا أنّها لا تقوم بهذا الدور على أكمل وجه وهذا راجع إلى ضعف هذه التنظيمات.

ويمكن إرجاع ضعف تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل لمشاركة السياسية إلى المعيقات التي تحول دون أدائها الأدوار المنوطة بها، والتي تتمثل في ضعف التماسك الداخلي لهذه التنظيمات وكذلك مشكل التمويل الذي يجعلها خاضعة للجهات الممولة.

Résumé :

La problématique que nous avons tenté d'étudier, est centrée sur l'ampleur de la contribution des organisations de la société civile dans l'activation de la participation politique en Algérie au cours de la période2009_2016.

En traitant cette problématique, nous sommes parvenus à la conclusion que les organisations de la société civile en Algérie jouent un rôle dans l'activation de la participation politique, à travers les divers mécanismes utilisés pour sensibiliser les citoyens sur la nécessité de la participation politique. Cependant, ils ne remplissent pas ce rôle suffisamment et cela est dû à la faiblesse de ces organisations.

La faiblesse peut être retracée organisations de la société civile dans l'activation de la participation politique des obstacles qui empêchent l'exécution des rôles qui leur sont assignés, ce qui est la faiblesse de la cohésion interne de ces organisations ainsi que le problème du financement, ce qui les rend sous réserve des vues financées.

مقدمة

يرتبط النظام الديمقراطي بعدة محددات ومبادئ تساهم في إبراز فعاليته كالمشاركة السياسية والمجتمع المدني، ويكتسي موضوع المجتمع المدني في الدراسات السياسية المعاصرة أهمية كبيرة، لما له من دور _فعال وهام_ يلعبه في إرساء وتطوير عجلة التنمية في المجتمعات، باعتباره جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن الجهاز الحكومي، والتي تعمل في ميادينها المختلفة، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات في شكل عمل تطوعي من أجل تلبية احتياجات المجتمع والمساهمة في التنمية. ويعتبر المجتمع المدني إحدى مركبات المجتمع الديمقراطي، حيث يرتبط بإيديولوجية نشر الديمقراطية والتبشير بها.

لعب مفهوم المجتمع المدني دورا مهما في الفضاء الفكري الغربي، حيث اكتسب ثقة كبيرة بفعل استجابته لمتطلبات الأفراد والجماعات على السواء، فقد شكل قوة اقتراح وتغيير مجتمعين هامين لدرجة كبيرة، وهذا لضمان استمرارية الفعالية من خلال إشراك المواطنين في اتخاذ القرار المرتبط بحياتهم ومصالحهم، وشؤونهم العامة، وحل المشكلات التي تتطلب توحيد الجهود وتظافرها، وفي هذا الإطار، تحولت مختلف الروابط والمؤسسات والهيئات المدنية إلى شريك حقيقي للمجتمع السياسي الرسمي (الدولة) وذلك كي لا تحوّل هذه الأخيرة إلى قوة وحيدة ومهيمنة على المجتمع برمته، مما ينعكس سلبا على المجتمع، ويجعل منه كتلة سلبية غير قادرة على التغيير والإصلاح.

كما تعتبر المشاركة السياسية مرادفة للديمقراطية، حيث تقاس ديمقراطية الدول بمدى المشاركة السياسية فيها. فالمشاركة السياسية هي الركيزة الأساسية لبناء الصرح الديمقراطي للدول وكذلك الاستقرار السياسي، وتتوقف الديمقراطية على مدى إتاحة الفرص أمام فئات الشعب للمشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية تشكل الفعل الإرادي للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير على سير الحياة السياسية واتخاذ القرارات.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع على قدر من الأهمية في ميدان العلوم السياسية، والذي يشغل العديد من الباحثين والدارسين عبر العالم.

الإطار المكاني: تتمحور هذه الدراسة حول بحث ودراسة واقع الجزائر فما يخص دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.

الإطار المكاني: قد تم تحديد الفترة بين 2009 و2016 لدراسة موضوع دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية، وهذا لعدة أسباب منها:

_توافق هذه الفترة مع العهدة الرئاسية الثالثة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

_هذه الفترة شهدت أربع انتخابات، رئاسية تشريعية ومحلية.

_صدور قانون الجمعيات 2012.

أهمية الموضوع:

أهمية دراسة هذا الموضوع نابعة من أهمية المجتمع المدني الذي عرف تطوراً في أدواره ومكانته عبر مختلف دول العالم الديمقراطية، وهذا من أجل تسليط الضوء على المجتمع المدني في الجزائر، وإبراز الدور الذي يقوم به لإرساء الديمقراطية عن طريق المشاركة السياسية.

وذلك عن طريق تحديد مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته ووظائفه، مع الوقوف على واقع المجتمع المدني في الجزائر والدور الذي يلعبه في تفعيل المشاركة السياسية، وكذا العوائق التي تعرقل المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.

أسباب اختيار الموضوع:

ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في اختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة، ومن هذه المبررات نجد مبررات شخصية وأخرى موضوعية، أما الشخصية فتتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع وكذا الفضول المعرفي تجاه هذا الموضوع. أما المبررات الموضوعية فيمكن تلخيصها في أهمية هذا الموضوع كونه يدرس دور المجتمع المدني في الجزائر في تفعيل المشاركة السياسية، وذلك للأهمية التي صار المجتمع المدني يحظى بها في مختلف دول العالم الديمقراطية باعتباره مؤشراً لها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في

الجزائر في تفعيل المشاركة السياسية، وذلك من خلال فهم الآليات التي يستعملها المجتمع المدني وكذلك المعيقات التي تحد من فعاليته.

الدراسات السابقة:

1_ دراسة زينب بليل، جاءت تحت عنوان (موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية، دراسة حالة الجزائر 1989_2012). عالجت فيها الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر المشاركة السياسية في التنمية السياسية في الجزائر؟

أدرجت الباحثة تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة التوضيحية تمثلت فيما يلي:

1_ما هو الطرح النظري للمشاركة والتنمية السياسية، وما طبيعة الإطار القانوني المنظم لهما؟

2_ما طبيعة النظام السياسي الجزائري، وما واقع المشاركة والتنمية السياسية فيه؟

3_كيف يمكن للانتخابات أن تكون أحد آفاق المشاركة السياسية الفعالة في الجزائر؟

أما فرضيات الدراسة فتمثلت في:

_المشاركة السياسية أداة وإحدى مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر.

_تحقيق تنمية سياسية في الجزائر مرهون بمدى اشتراك الفرد وفاعليته في الحياة السياسية والخيارات التعددية.

_يمثل انخفاض نسبة المشاركة السياسية أو ما يصطلح عليه بالعزوف السياسي أزمة من الأزمات التي تواجه التنمية السياسية للدولة والمجتمع الجزائري.

_تمثل المشاركة السياسية مؤشر قوي دال على وجود تنمية سياسية، فكلما كان هناك مشاركة في الحياة السياسية كلما نمى المجتمع والدولة واتجه نحو التحديث، كلما كان هناك انخفاض أو غياب للمشاركة السياسية دلّ ذلك على ضعف التنمية في ذلك المجتمع.

وقد خلصت الدراسة إلى أن:

_المشاركة السياسية مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير التنمية السياسية بحيث يرتبط دورها في المساهمة في عملياتها الأساسية وقدرتها الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. فهي عنصر فعال يرتبط بنيويا و وظيفيا بالتنمية السياسية.

_العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية هي علاقة استلزامية تتمثل في أن المشاركة تعمل على النهوض بالمجتمع من خلال مساهمة كل الأطراف لتحقيق تنمية سياسية وينعكس ذلك بالضرورة في تحقيق دولة وطنية قائمة على أساس ديمقراطي تشاركي.

_عدم اهتمام الأفراد بالمشاركة السياسية يعود إلى شعورهم بالعجز التام عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية.

عدم المشاركة يعتبر معوقا ومؤشرا سلبيا لقياس التنمية السياسية.

2_دراسة عامر ضبع، جاءت تحت عنوان (دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر 1999_2004)، وجاءت الإشكالية على النحو التالي:

كيف يمكن للمشاركة السياسية أن تلعب دورا فعالا في تحقيق الحكم الصالح في الجزائر؟

وأدرج الباحث تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تمثلت في:

1_ما هو الطرح النظري للمشاركة السياسية والحكم الصالح، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

2_ما هي تركيبة النظام السياسي الجزائري، وما هو واقع كل من المشاركة السياسية والحكم الصالح في الجزائر؟

3_ما مستقبل الحكم الصالح في ظل المعطيات الداخلية والضغوط الخارجية على النظام السياسي الجزائري؟

كما جاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية المركزية:

إن المشركة السياسية تمثل العامل المحوري في تفعيل الحكم الصالح وإرسائه وتحقيق نقلة نوعية للنظام السياسي الجزائري.

وتتفرع عن هذه الفرضية المركزية الفرضيات التالية:

1_تلعب المشاركة السياسية دورا فعّالا في قياس درجة جودة النظام السياسي الجزائري.

2_بناء دولة المؤسسات والحكم الصالح مرهون بمدى اشتراك الفرد في الحياة السياسية والخيارات التعددية.

3_الآفاق المستقبلية للحكم الصالح في الجزائر تتحدد بمدى الالتزام بترسيخ دولة الحق والقانون وبناء الديمقراطية المشاركاتية.

وقد خلصت الدراسة إلى:

أهمية المشاركة السياسية بوسائلها المتعددة في تشكيل العملية السياسية والقانونية بين المواطن و السلطة السياسية.

العلاقة بين المشاركة السياسية والحكم الصالح الرشيد هي علاقة وظيفية ترابطية.

المشاركة السياسية والحكم الصالح في الجزائر ما زالت تتخبط في مشاكل لا حصر لها، من بينها أزمة الشرعية والمشروعية وغياب الثقة بين الحاكم و المحكوم.

3-دراسة جهيدة شاوش إخوان، جاءت تحت عنوان(واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا)، عالجت فيها الإشكالية:

ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟

وجاء تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تمثلت في:

ما هي ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر؟

ما هي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر؟

ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟

كيف هي مساهمة المجتمع المدني في تنمية المجتمع؟

وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

النخبة الممثلة للمجتمع المدني تحمل ملامح الطبقة الوسطى من حيث ارتفاع مستوى التعليم والدخل، وطبيعة المهن التي يمارسها المبحوثون، إلى جانب طغيان الطابع الذكوري على هذه النخبة حيث تمثل النساء قلة قليلة، وتختص في مجالات بعينها. كما أن الملاحظ هو الامتزاج الكبير بين السياسي والمدني، حيث يشترك جل الممثلين للعمل الجمعوي في الممارسة السياسية والطموح السياسي، الذي يكون قد تعزز بفضل العمل الجمعوي وما يمنحه من امتيازات سواء من حيث التكوين السياسي والديمقراطي أو من حيث اكتساب الشعبية والنفوذ والعلاقات الشخصية...، ولعل القاسم المشترك في الطموح السياسي لهؤلاء هو النيابة البرلمانية. وعلى الرغم من اتساع خبرة المبحوثين وتنوعها في المجال الجمعوي والحزبي إلا أنهم لم يستطيعوا أن يجسدوا القيم الديمقراطية في منظماتهم، وهو ما ينعكس سلبا على طبيعة البناء المؤسسي لها.

تملك الجمعيات بنية مؤسسية جد ضعيفة، وتمارس عملها بشكل يتمحور حول شخص الرئيس أو الأعضاء المؤسسين.

تتمتع الجمعيات بهامش من الحرية، وتعتمد على الدولة في تمويلها، وعلاقتها بالدولة هي علاقة تبعية و خضوع.

لا يشكل المجتمع المدني آلية للهيمنة، وإنما ينظر إليه كمنافس للدولة، وهذا للحد من نموه و قوته.

تسعى الجمعيات للمساهمة في التنمية، غير أن أنشطتها تتمركز في مجالات محدودة كالتوعية والتطوع وتقديم المساعدة.

إشكالية الدراسة:

يعرف المجتمع المدني في الجزائر تغيرات عديدة منذ ظهوره، وقد اختلفت النصوص القانونية التي تؤطره من فترة لأخرى، كما اختلفت أدواره وأهدافه. كما عرف تغيرات وحركية كبيرة منذ ظهور بوادر التغير السياسي في الجزائر، حيث أصبح يلعب أدوارا مختلفة من أجل التأثير على الحياة السياسية والمشاركة السياسية.

ولهذا نطرح السؤال الإشكالي التالي:

إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر؟

ولتوضيح هذا الإشكال نطرح الأسئلة التوضيحية الآتية:

1/ما هي سمات الإطار الذي يتدخل فيه المجتمع المدني؟

2/ ما هي آليات مساهمة المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية؟

فرضيات الدراسة:

1/المجتمع المدني في الجزائر مازال في طور التكوين مما جعله عاجزاً على رفع نسبة المشاركة في الانتخابات.

2/كلما قلت العوائق المحيطة بالمجتمع المدني كلما زادت نسبة المشاركة السياسية.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة أو نفي الفرضيات، ستتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر. كما ستتبنى المنهج التاريخي، وذلك من خلال دراسة لمختلف المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني، وكذا التطور التاريخي للمجتمع المدني

في الجزائر.

محاور الدراسة:

لتبيان حقيقة العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية، كان المنطق يتطلب أن يتم إتباع خطة تسمح بالتعرض لكل الجزئيات المفصلية والأساسية في تركيبة وبنية هذا الموضوع، ففي الفصل الأول الذي هو الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، كان الوقوف على ماهية المجتمع المدني بالتطرق إلى مفهومه وكذا مراحل تطوره إضافة إلى مكوناته ووظائفه. وكذلك الوقوف على ماهية المشاركة السياسية من خلال التطرق لمختلف تعاريف المشاركة السياسية وأشكالها وكذلك العوامل المؤثرة فيها. أما الفصل الثاني من الدراسة فقد خُصص للمجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق المشاركة السياسية، فكان المبحث الأوّل لعرض التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر منذ الفترة الاستعمارية مروراً بالمرحلة الأولى للاستقلال وهي مرحلة الأحادية الحزبية إلى غاية مرحلة الانفتاح والتعددية السياسية، أما المبحث الثاني فكان لدراسة واقع المشاركة السياسية في الجزائر. أما الفصل الثالث فكان يدور حول آليات مساهمة المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية، من خلال التوعية والتحسيس عن طريق الندوات واللقاءات وكذلك التوعية عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، وكذلك المعوقات التي تصد المجتمع المدني عن تحقيق المشاركة السياسية والمتمثلة في ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني وضعف التمويل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني و المشاركة السياسية

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطهم وطرح أفكارهم وإبداء آرائهم وتوجهاتهم، من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل، في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

وتشكل المشاركة السياسية الفعل الإرادي للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير على سير العمليات الانتخابية وعلى اتخاذ القرارات السياسية، كما أن المشاركة هي جوهر كل سياسة كبيرة أو صغيرة، سواء كان المجتمع ديمقراطياً أو ديكتاتورياً، والمشاركة هي قلب الديمقراطية وأفول المشاركة مؤشر على انحسارها.

ستتطرق الباحثة خلال هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأوّل بعنوان ماهية المجتمع المدني والذي يضم مجموعة من النقاط تتمثل في البداية إشارة إلى مفهوم المجتمع المدني عند مختلف المنظرين، ثم تستعرض مختلف المراحل التاريخية التي مرّ بها مفهوم المجتمع المدني من الحضارة الإغريقية مرورا بالعصور الوسطى ومفكري العقد الاجتماعي، وكذلك المجتمع المدني عند هيغل وماركس وغرامشي، بعدها ستقوم الباحثة بعرض مختلف مكونات المجتمع المدني وكذا وظائفه. أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان ماهية المشاركة السياسية، من خلال هذا المبحث ستقوم الباحثة بإدراج عناصر مختلفة تتمثل في إعطاء مفهوم للمشاركة السياسية، وبعدها تذكر الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية، وكذا العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية، وفي الأخير العلاقة لبن المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.

1-مفهوم المجتمع المدني:

لم يتم الاتفاق بين مختلف المنظرين حول إعطاء مفهوم واحد للمجتمع المدني، و هذا لانطواء المفهوم على معان كثيرة، و نجد أن كل مفكر أعطى مفهوما للمجتمع المدني متأثرا بالبيئة التي عاش فيها، و حسب الظروف المحيطة به.

يقول جون اهنبرغ عن المجتمع المدني بأنه: «مفهوم ضبابي و مطاط على نحو لا مناص منه، بحيث انه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة»[1]. من هنا يمكن القول أنه لا يوجد تعريف حقيقي و واضح للمجتمع المدني.

ويعرف الدكتور إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي المجتمع المدني في معجم مصطلحات عصر العولمة على أنه: «هو وحدة مستقلة و مميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، و إنما هو يمثل مجموعة قوى تميل -عندما تحقق تطورا- بعد ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته»[2]

ويعرفه أيضا أنه: «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، أي بين مؤسسات القرابة و مؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها».[3]

وفي ندوة (المجتمع المدني) التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

---

[1]. جون إهنبرغ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 440.

[2]. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و نفسية و إعلامية**، ص400.

[3]. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس و مجالات العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2012، ص 349.

عام1992، تبنت تعريفا للمجتمع المدني على أنه:

«المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية»[1].

هذا التعريف وضع المجتمع المدني في إطار المؤسسات المستقلة عن السلطة، كما أنه اعتبر الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني، واعتبر وظيفة المجتمع المدني في المجتمع وظيفة تسييرية تشمل مجالات مختلفة في الدولة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

وعرفته الدكتورة أماني قنديل أنه: «هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر»[2]. في تعريف أماني قنديل للمجتمع المدني تركز على الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع بين الفرد و الدولة.

وعرفها ستيفن فيش فيقول:

إن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات و الاتحادات المتعصبة و التي تسعى

---

[1]. متروك الفالح، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية**، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 26.

[2]. أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2008، ص64.

إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية(في أنظمة حزبية تنافسية)، واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي»[1].

وهناك من يعرفه على أنه:

«مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، فهي بذلك رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، وتشمل العديد من المكونات مثل المؤسسات الدينية والتعليمية والجمعيات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية، وبأن الدولة والمجتمع لازمان لاستقرار المجتمع المدني وأدائه لوظائفه».[2]

كما يعرف المجتمع المدني أنه« هو الحيز الاجتماعي، خارج نطاق الأسرة والدولة والسوق حيث يلتقي الناس لتحقيق المصالح المشتركة». ومصطلح الحيز الاجتماعي يشير إلى المساحة أو الحيز العام في المجتمع الذي يسمح لأفراده بالدخول

---

[1]. متروك الفالح، مرجع سابق، ص26ص27.

[2]. خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة_جمعيات النفع العام_ دراسة حالة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص5ص6.

في حوار ومناقشة وتنسيق الجهود المشتركة للتأثير في الحياة المجتمعية.[1]

2- تطور مفهوم المجتمع المدني.

من المؤكد أن مفهوم المجتمع المدني لم يكن وليد الصدفة ولم يتبلور دفعة واحدة، بل تطور مفهوم المجتمع المدني كان نتاج تطور المجتمع البشري على مر العصور، فمفهوم المجتمع المدني هو مفهوم كلاسيكي، ظهر منذ الحضارات القديمة أي منذ الحضارة الإغريقية في مدن اليونان القديمة، بوصفه جماعة (كومنولث) منظمة في كيان سياسي. وفي داخل هذا الكومنولث، الذي تمّ تنظيمه على غرار المدينة_الدولة الإغريقية، لا تشير كلمة المدني في عبارة المجتمع المدني إلى السلوك الطيّب بل إلى متطلبات المواطنة: المعرفة، والخطابة، والمشاركة.

وربط الفكر الكلاسيكي الإغريقي بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني، فهم لا يتصورون مجتمع مدني بدون المجتمع السياسي، و بدون رقابة الدولة.[2]

ولما كان ظهور الدولة ووجود المجتمعات المتمدنة فلابد من وجود في هذه الحالة متطلبات ضرورية للإنسان أي الحاجة إلى الملبس والمسكن والطعام والعمل وأمور أخرى، ووجود هذه الحاجات يؤدي إلى وجود تبادل المنافع بين الناس عامة، وهذه الحاجات لا تتحقق إلا إذا تخصص أفراد المجتمع في عمل ما، أو حرفة، أو أي شيء آخر مفيد في المجتمع.[3] فالمجتمع المدني يتألف من عناصر مختلفة لها مهارات مختلفة وتؤدي مهمات مختلفة وهذا هو جوهر نظرية أفلاطون حول تقسيم العمل. أفلاطون يشير إلى الحاجة إلى مجتمع مدني، فالملك الفيلسوف لا يمكن له أن يزدهر إلا في مجتمع يتوفر فيه حيزا مستقلا يعمل في إطار بيئة أخلاقية أكبر مكرسة لتامين

---

[1]. لؤي صافي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، الطبعة الأولى، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015، ص155.

[2]. محمد أحمد علي المفتي، **مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية**، الرياض: مجلة البيان، 1435هـ، ص19.

[3]. أحمد المنياوي، **جمهورية أفلاطون: المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة**، الطبعة الأولى، دمشق القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010، ص82.

حقوق الناس، والمدينة الفاضلة هي التي تتيح تحقيق هذه الحقوق.[1]والخاصية المهمة لدى أفلاطون هي وحدة الدولة وتماسكها، لهذا يرى أن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو مصدر قوة المجتمع المدني.[2]

أما أرسطو فقد عرّف المجتمع المدني بأنه مجتمع متحضر عكس البرابرة، وهو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في مجتمع يجمعهم نظام سياسي.[3] فهو يعتبره مجموعة سياسية تخضع للقوانين. كما استبعد أرسطو الكثيرين من المشاركة في الحياة العامة كالنساء والعبيد. بينما الحرفيين وأصحاب الحوانيت المنخرطين في أنشطة كانت تعد وضيعة وغير ملائمة للصلاح، لا يمكن لهم أن يصيروا مواطنين يشاركون بشكل كامل في الحكومة. أما الفلاحة فيجب أن تؤديها طبقة منفصلة من الناس بحيث يكون لدى الآخرين الموكل لهم أن يلعبوا دور المواطنين ما يكفي من تفرغ ضروري للمشاركة في الحكومة.[4]

فالفكر اليوناني الإغريقي لم يكن يميّز بين الدولة و المجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوربي القديم يقصد بها مجتمع مدني، يمثل تجمعا سياسيا، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.[5]

في الفكر الروماني أو الإمبراطورية الرومانية كان المجتمع يقوم على أساس التدرج الهرمي والمواطنة المقيدة تقييدا شديدا، حيث خرج إلى الوجود لأول مرة نظام شامل للكوربوراتية الخاضع للدولة، وهو نظام تتبناه الدولة وتجيزه وتنظمه، وجمعيات المصالح تسيطر عليها الدولة[6].

---

[1]. ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: ربيع وهبة، ص90.

[2].ماجدة شاكر مهدي، **الدولة والمجتمع المدني**، مجلة كلية الآداب، العدد96، ص565.

[3]. Essaid TAIB, **Association et société civile en Algérie**, Office des Publications Universitaires, 2014, P346.

[4]. ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص116.

[5]. إسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص353.

[6].هوارد ج وياردا، **المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة ليلى زيدان، الطبعة الأولى، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007، ص15.

وفي الفكر السياسي المسيحي، كانت الكنيسة تسيطر على جميع مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]، وكانت المسيحية في بداياتها لا تبالي نسبيا بقضايا الدولة، بل كانت تعتبرها شؤونا عابرة سرعان ما ستزول، لكن عندما بات واضحا أن المسيحيين يجب عليهم أن ينتظروا مجيء مملكة الله، اضطرت سلطات الكنيسة إلى التفاهم مع الإمبراطورية، مما أسفر عن وضع تبرير للسلطة السياسية القسرية ومجموعة من الموجهات النافعة لأجل وضع الكنيسة في صميم المجتمع المدني[2].

وبالانتقال إلى الحداثة في القرون الوسطى التي تميزت بانحلال الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية، مما أدى إلى انتشار الفوضى والاضطراب، مما حال دون بلورة نظرية متسقة عن المجتمع المدني.[3]

فنيكولا ميكيافيلي انشغل بالفساد السياسي الذي قاده إلى الفضائل المدنية التي غذت السلطة الرومانية، غير أن دينه للماضي جعله غير قادر لنظر للمجتمع المدني خارج المقولات الجمهورية المألوفة. واعتبر ميكيافيلي الدولة المتجددة شرطا ضروريا للحياة المدنية.[4]

أما في الفكر السياسي الغربي الحديث أي في عصر النهضة، والذي تميز بظهور مجموعة من المفكرين الذين نادوا بمجموعة من المبادئ التحررية في وجه الكنيسة، ومن بين هذه المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وسيادة الشعب.

جون لوك يرى أن الإنسان يولد على الفطرة الطبيعية التي تتسم بالسلام والإخلاص والمحافظة على النفس والمساعدات المتبادلة، وتقوم على الحرية. فالأصل الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو أصل تعاقدي اختياري، وليس أصلا إلاهيا أو قسريا،[5]

---

[1].محمد أحمد علي المفتي، مرجع سابق، ص20.

[2]. جون إهنبرغ، مرجع سابق، 2008، ص75.

[3]. جلال خشيب وأمال وشنان، **الدولة والمجتمع المدني...حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016، ص12. من الموقع: WWW.IDRAKSY.NET

[4]. جون اهنبرغ، مرجع سابق، ص121، 122، 124.

[5]. ماجدة شاكر مهدي، مرجع سابق ، ص564.

والمجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد.

هوبز الذي يرى أن الحالة الطبيعية للأفراد هي حالة متوحشة، فالناس أنانيون بطبعهم، وأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان فهو يعيش في خوف دائم لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه إلى الاستحواذ على أي شيء تمكنه قوته من الحصول عليه. ويرى أن الوجود الوحيد الممكن للمجتمع هو المجتمع المدني، ويعني المجتمع السياسي المنظم في الدولة[1] أي المجتمع المنظم سياسيا فالعيش في مجتمع مدني لا يكون إلا بدولة، فالمجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة.

جون جاك روسو الذي يرى أن الحالة الطبيعية ليست شرا خالصا ولا خيرا خالصا، يعتبر أن المجتمع صاحب السيادة وباستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام والمحكومون[2]، يعتبر أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي تكمن في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون، فالمجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة.

ومنه فإن في عصر النهضة كان مفهوم المجتمع المدني يشير كذلك إلى الدولة.

أما هيغل فيرى أن المجتمع المدني هو نظام المصالح الفردية، أي نظام إنتاج الثروات الهادف إلى الارتقاء على حياة البشر[3]، وجعل هيغل وجود الدولة ضرورة لوجود المجتمع المدني، دون أن يولي أهمية لأسبقية أي منهما على الأخر.

ومن وجهة نظر ماركس الذي انطلق من اعتبار المجتمع المدني مرادفا لمفهوم البنية التحتية، فالمجتمع المدني عند ماركس هو الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات[4]، والرابط الوحيد الذي يربط أفراد المجتمع المدني حسب ماركس هو الضرورة الطبيعية والحاجة والمصلحة

---

[1]. عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، الطبعة السادسة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص99.

[2]. العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا**، (د.د.ن)، 2001، ص2، من الموقع http://www.academia.edu/6803992

[3].ماجدة شاكر مهدي، مرجع سابق ، ص567.

[4]. خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، مرجع سابق ، ص28.

الشخصية وحفظ ملكيتهم وذواتهم الأنانية[1].

أما غرامشي فقد فرّق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالأوّل حسب أفكار غرامشي هو فضاء للهيمنة الإيديولوجية، أما الثاني فيعتبر فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة أو التهديد بالقوة.[2]

على الصعيد المفاهيمي اعتبر غرامشي المجتمع المدني أحد مكونات البنية الفوقية، ففي أحد النصوص الهامة في دفاتر السجن كتب غرامشي قائلاً: "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللّحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الأوّل يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية".

ويضيف في مكان آخر قائلاً: "ينبغي الانتباه إلى أنّ في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردّها إلى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة: المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرّعة بالعنف". ويضيف: "لا ينبغي أن يفهم بكلمة دولة جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة الخاص أو المجتمع المدني". الدولة حسب رأي غرامشي، هي المجتمع السياسي (سلطة الدولة) زائد المجتمع المدني (الحقل الإيديولوجي أو الأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة).

من جهة ثانية أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي Semantic لمفهوم المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي. فإذا كان المجتمع السياسي حيزاً للسيطرة بواسطة سلطة الدولة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، ووظيفة الهيمنة Hegomony هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة

---

[1]. جلال خشيب وأمال وشنان، **مرجع سابق**، ص18.

[2]. الطاهر بلعيور، **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة العلوم الانسانية، العدد العاشر، نوفمبر 2006،ص 122.

التنظيمات التي تدّعي أنّها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة.[1]

3-مكونات المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة أو العشيرة أو الطائفية أو القبيلة. يوجد تنوع كبير في جماعات المجتمع المدني إذ يشمل كل الجمعيات الوسيطة بين الدولة و المواطنين، فمؤسسات المجتمع المدني تشمل كل من:

_**الأحزاب السياسية المؤيدة للحكومة أو المعادية لها:** هناك اختلاف بين المنظرين حول مسألة إدراج الأحزاب السياسية ضمن إطار المجتمع المدني، باعتبار الأحزاب السياسية هي «تنظيم اجتماعي دائم قائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها»[2]. وهي «التنظيمات السياسية والتجمعات السياسية والتكتلات السياسية التي يكون هدفها الوصول إلى مقاليد الحكم عبر صناديق الانتخابات، ولها برامج سياسية معينة ومعروفة، وهو الذراع الطولي لتحقيق الديمقراطية في العصر الحديث، وتحاول الوصول للسلطة عبر صناديق الانتخاب»[3]، فيوجد من المنظرين من يعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وهذا لأنها لها هدف الوصول إلى السلطة، وهذا ما يناقض المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني. كما يوجد من المنظرين من يعتبر الأحزاب السياسية ضمن مؤسسات المجتمع المدني و ذلك لأنها لم يعد هدفها المشاركة في الانتخابات فحسب، بل أصبحت تساهم

---

[1]. صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، ص23. من الموقع:
http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources/

[2]. قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص263.

[3]. إسماعيل عبد الفتاح وزكريا القاضي، **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص25.

في تحقيق أدوار عديدة أهمها المحافظة على وجود معارضة للنظام القائم وضمان تحقيق قوة بديلة للنظام، والرقابة على الدولة، وكذلك العمل على تحقيق المشاركة السياسية وترقية حقوق الإنسان، وغيرها من المهام[1].

_الجمعيات: منها الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية، جماعات الفلاحين، جماعات رجال الأعمال، جماعات المرأة، جماعات الأحياء و المحليات.

_النقابات والاتحادات المهنية: والتي هي «تجمع مهني لأعضاء طائفة واحدة في تنظيم اسمي واحد، قد يكون عمالي وقد يكون فئوي أو مهني، وهو تجمع يدافع عن حقوق أعضائه في المجتمع ويوفر لهم الحماية المهنية ويمثلهم في التنظيمات الرسمية»[2]. فالنقابات بمختلف أشكالها وأنواعها كالنقابات العمالية(وهي الاتحادات العمالية التي تعمل على الدفاع عن مصالح العمال ضد مصالح وأطماع أرباب العمل)[3] والنقابات المهنية تعتبر من مكونات المجتمع المدني لما لها من أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية، إضافة إلى المحافظة على مكتسبات عالم الشغل من تحسين ظروف العمال الاجتماعية والمهنية وغيرها[4].

_منظمات حقوق الإنسان.

_المنظمات الإنسانية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، كمنظمات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر، و منظمات أطباء بلا حدود.

_المؤسسات الإعلامية: كالصحف، و مؤسسات الإذاعة و التلفزيون عندما تكون مستقلة عن الدولة إداريا و ماليا و فكريا.[5]

---

[1]. عبد الوهاب بن خليف، **المدخل إلى علم السياسة**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010، ص 117.

[2]. إسماعيل عبد الفتاح وزكريا القاضي، مرجع سابق، ص361.

[3]. المرجع السابق، ص361.

[4]. عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 117.

[5]. سهيل حسين الفتلاوي، **حقوق الإنسان: موسوعة القانون الدولي3**، الطبعة الرابعة، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2012، ص129.

القطاعات الأوليغارشية، والقطاعات شبه العسكرية.[1]

وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي: النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدينة مثل مركز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة.....الخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية.[2]

4-وظائف المجتمع المدني.

يلعب المجتمع المدني مجموعة من الوظائف، فالمجتمع المدني يلعب دورا في تنظيم المجتمع كما ينظم العلاقة مع الدولة، فهو يلعب دور الوسيط بين الفرد و الدولة[3]. وللمجتمع المدني دورا في الحد من سلطة الدولة[4].

الغاية من وجود المجتمع المدني هي بناء الديمقراطية التي تتمثل في التعددية، و المجتمع المدني يتسم بالتعدد و الاختلاف بين مختلف مكوناته، فالغاية أو وظيفة المجتمع المدني تكمن في نشر قيم التعاون و التنافس السلمي بين مختلف مكوناته المتعددة و المختلفة، أي احترام مواقف الآخر.[5]

للمجتمع المدني وظيفة التنشئة الاجتماعية التي هي عملية تفاعل بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه، ويستطيع الفرد من خلال تلك العملية، أن يتشرب القيم

---

[1]. هوارد ج. وياردا، مرجع سابق، ص142.

[2]. صالح ياسر، مرجع سابق، ص9.

[3]. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص129.

[4]. هوارد ج. وياردا، مرجع سابق ، ص143.

[5]. محمد أحمد علي المفتي مرجع سابق، ص17 ص18.

والعادات والأفكار السائدة في المجتمع.[1]

للمجتمع المدني دورا في إحياء دور الجماعات، و تدريب المواطنين الناشطين، و تأسيس تقاليد الاحترام و التعاون، و توفير بديل أخلاقي من المصلحة الذاتية، و الحد من البيروقراطيات الطفيلية، و تنشيط الميدان العام.[2]

للمجتمع المدني دور في تنظيم و تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم و مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم و تزيد في افتقارهم، كما له دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، و ثقافة بناء المؤسسات، و ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، و التأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي و جذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي و المساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات، حتى لا تُتْرك حكرا على النخب الحاكمة.[3]

كما يتمثل دور المجتمع المدني في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم، ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.[4]

---

[1]. مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، بنغازي: جامعة السابع من أبريل، 2007، ص158.

[2]. جون اهنبرغ، مرجع سابق، ص438.

[3]. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس و مجالات العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص357.

[4]. صالح ياسر، مرجع سابق ، ص9.

المبحث الثاني: ماهية المشاركة السياسية.

1-مفهوم المشاركة السياسية:

يعد مفهوم المشاركة السياسية والذي ظهر لأول مرة إبان الثورة الفرنسية عام1789[1]، من بين المفاهيم التي وجدت اهتمام العديد من المفكرين في مجال العلوم الاجتماعية عامة، والعلوم السياسية خاصة، حيث قدّم للمشاركة السياسية عدة تعريفات، و ذلك راجع إلى اختلاف أفكار وقيم كل مفكر أي اختلاف خلفيات و مرجعيات كل مفكر.

تعرّف المشاركة السياسية أنها: «درجة اهتمام المواطن بأمور السياسية وصنع القرار، فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي»[2]

يعرّف فليب برو المشاركة السياسية أنها: «مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، و تكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية».[3]

كما يعرّفها إسماعيل علي سعد على أنها: «إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك». [4]

كما يوجد من يعرف المشاركة السياسية أنها:

« هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة

---

[1]. مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص85.

[2]. إسماعيل عبد الفتاح وزكريا القاضي، مرجع سابق، ص322.

[3]. فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**،ترجمة: محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998، ص301.

[4]. إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص169.

والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد فوق هذا وذاك، مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها و بين جهود التنمية بصفة عامة، والتنمية السياسية على وجه التحديد».[1]

ويعرفها "صمويل هنتنجتون" و"جورج دومينجيه" في دراستهما عن التنمية السياسية أنها: «نوع من النشاط، يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي».[2]

ويعرفها جابرييل إيه ألموند بأنها: «إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة، أي إعادتها إلى الشعب. ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم الخاصة»[3].

2- أشكال المشاركة السياسية:

تختلف أشكال المشاركة السياسية من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ومن نظام سياسي لآخر. وهي تشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور الندوات والمؤتمرات العامة والمشاركة في الحملات الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين والترشح للمناصب العامة وتقلد المناصب العامة.

---

[1]. مولود زايد الطبيب،**علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص85، 86.

[2]. عبدالحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الثاني: البنية والأهداف، مصر:دار المعارف الجامعية، دون سنة النشر، ص86.

[3]. جابرييل جيه. ألموند و جي بنجهامباويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبدالله،ترجمة الطبعة الخامسة، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص93.

حسب (ريش) و (التوف) فإن المشاركة السياسية تتدرج إلى:[1]

1_ تقلد منصب سياسي أو اداري. _

2_ السعي نحو منصب سياسي او إداري. ___

3_ العضوية النشطة في التنظيمات السياسية. _____

4_ العضوية غير الفعالة في التنظيمات السياسية. _____

5-العضوية النشطة في تنظيم شبه سياسي. _____

6-العضوية غير الفعالة في تنظيم شبه سياسي. _____

7- المشاركة في الاجتماعات العامة و المظاهرات...إلخ. _____

8_ المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية. _____

9-الاهتمام العام بالأمور السياسية. _____

10_ التصويت.

11-اللامبالاة التامة.

[1]. عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 102، 103.

أما مايرون فيصنف المشاركة السياسية إلى:

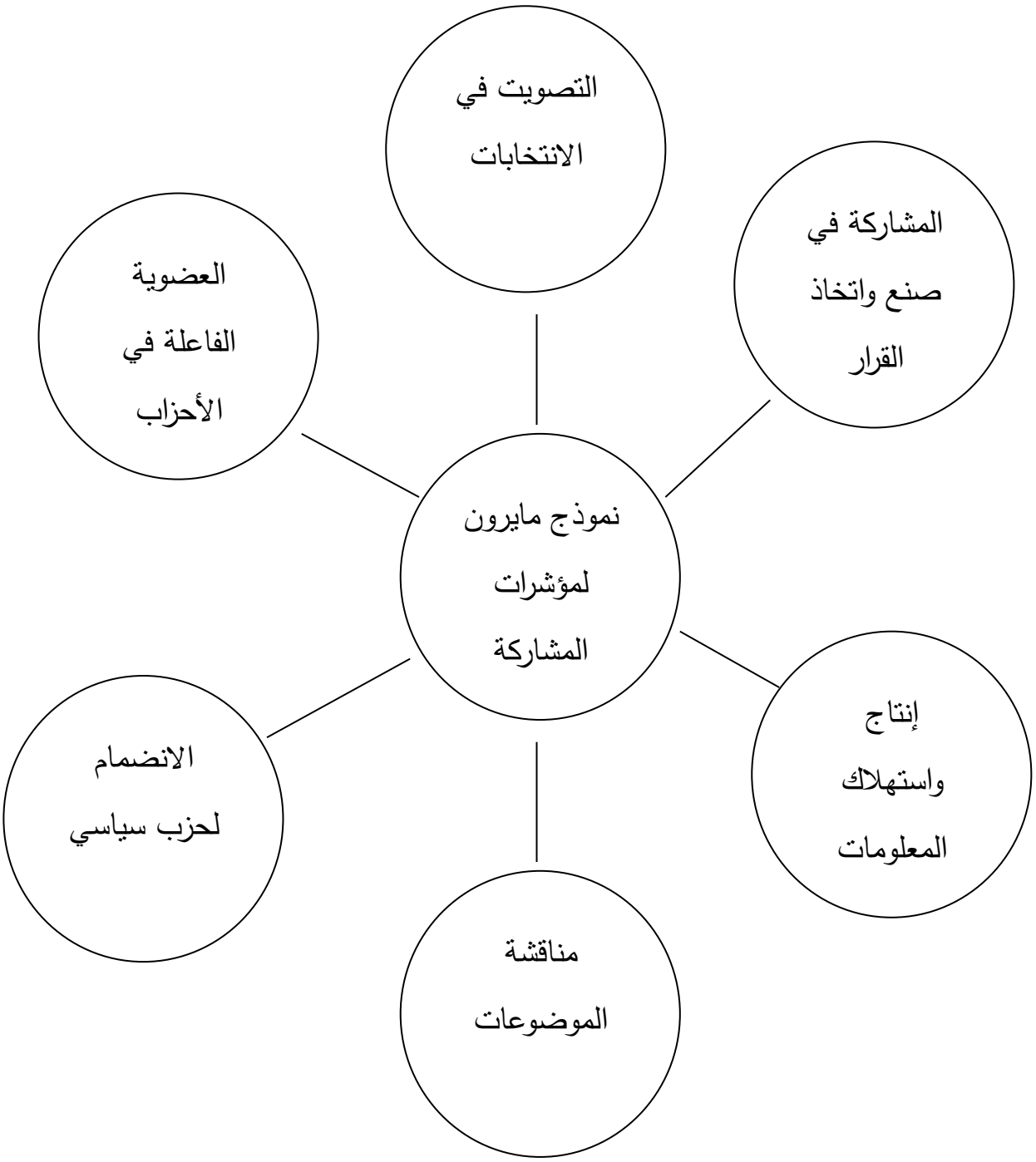

نموذج مايرون Myronللمشاركة السياسية[1]

[1]. باسل أحمد ذياب عامر، **أزمة المشاركة السياسية وبأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)**، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2014، ص 18.

3- العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية الجماهيرية هدفا ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقوم على المشاركة النشيطة للمواطنين في مختلف مستويات التفكير والعمل في المجتمع ومن أجله، كما أنها وسيلة لأن مجالات المشاركة تتيح للمواطنين إدراك وتذوق أهمية ممارستها، ومن ثم تتأصل فيهم عاداتها، ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافاتهم وسلوكهم.[1]

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المشاركة السياسية. منها اهتمامات المواطن والمناخ السياسي الذي يسود المجتمع[2]، فالفرد إذا كان مهتماً بالسياسة فإنّه يشارك في مختلف الفعاليات السياسية، أما إذا كان غير مبالي بها فإنه يلجأ إلى العزوف. كما أن المناخ الديمقراطي يساهم في زيادة المشاركة السياسية للأفراد.

كما أن للتنشئة السياسية دور في تكريس المشاركة السياسية، فالتنشئة السياسية التي تعبر عن تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر على سلوكه وممارسته اليومية[3]، فالتنشئة السياسية هي عملية يكتسب الفرد من خلالها، وبصورة تدريجية كيانه الشخصي بما يعطيه القدرة على التعبير عن ذاته وكيفية تحقيق مطالبه[4].

ويرى لين أن المشاركة السياسية تشبع في الحياة السياسية التي تتضمن الحاجات الاقتصادية، والمادية، والصداقة، والعاطفة، والتخفيف من حدة التوترات النفسية

---

[1]. عبدالجليل مفتاح، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص11.

[2]. إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص172.

[3]. مولود زايد الطبيب، **التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع**، الطبعة الأولى، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001، ص 11.

[4]. أسماء قارح، **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العددان الثاني والثالث، جانفي وجوان 2008، ص 69.

الداخلية، والحاجة إلى فهم العام، وإشباع الحاجة لممارسة القوة على الآخرين، ثم الدفاع عن تقدير الذات والعمل على تحسينها.

4-العلاقة بين المجتمع المدني و المشاركة السياسية:

في العديد من الدول وفي مختلف أنحاء العالم يتحدث القادة الحكوميين ضد انخراط المنظمات غير الحكومية في"الأنشطة السياسية"، وبذلك فهمُ يحاولون تبرير القيود القانونية التي تُفرض على قطاع المنظمات غير الحكومية. يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن جميع الأفراد يمتلكون الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ولكن بشكل واسع فإنه يمكن تقييد هذه الحقوق بشكل يتوافق مع مصالح الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة أو الأخلاق العامة أو حماية حقوق وحريات الآخرين في المجتمع الديمقراطي[1].

ولمنظمات المجتمع المدني دور في تحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، من خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية، فضلا عن القضايا أو التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية. وعلى هذا الأساس يتنامى شعور الأفراد بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم، وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن

[1]. المجتمع المدني في العالم العربي، من الموقع:

http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf

هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود[1].

[1]. ليلى عمارة، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، 2013، ص 62، 63.

خلاصة:

يعتبر المجتمع المدني من بين أهم المؤشرات الدالة على الديمقراطية، فقد أصبح معيارا مرتبطا بالديمقراطية، وهذا لأن الديمقراطية تقاس بمدى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الحياة السياسية. وقد عرف مفهوم المجتمع المدني تطورات كثيرة منذ ظهوره عند الإغريق.

توجد علاقة طردية بين الديمقراطية والمشاركة السياسية، حيث تعتبر الديمقراطية من بين أهم مطالب شعوب العالم، وذلك لأنها تمكنهم من المشاركة في الحياة السياسية، كما أن المشاركة السياسية بمختلف أشكالها تمكن من تحقيق الديمقراطية، و ذلك لأنها تساهم في تحقيق قيم الحرية و المساواة و العدالة في المجتمع.

لمنظمات المجتمع المدني دور في تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية، كما لها دور في تحقيق المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة.

الفصل الثاني:

منظمات المجتمع المدني في الجزائر و دورها في المشاركة السياسية.

يكتسي المجتمع المدني في الدراسات السياسية المعاصرة أهمية قصوى وكبيرة جدا في دفع عملية الإصلاح السياسي وإرساء سبل التنمية الشاملة في المجتمعات، فهو يعد الحلقة الواصلة مابين ثنائية التنمية والإصلاح، وقد عرفت الجزائر عدة تنظيمات للمجتمع المدني في تاريخها.

المشاركة السياسية هي من أبرز مبادئ الديمقراطية، وتعد الانتخابات من أهم أشكال المشاركة السياسية، حيث أن الانتخابات هي الوسيلة التي تتيح لجميع الأفراد إمكانية المشاركة السياسية.

ستتعرض الباحثة خلال هذا الفصل إلى التطور الذي شهدته تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر منذ العهد الاستعماري مروراً بالأحادية الحزبية، إلى غاية التعددية السياسية، وكذلك واقع المشاركة السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في الجزائر.

1_المجتمع المدني خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي:

ارتبطت نشأة المجتمع المدني في الجزائر بالدين، خاصة الزوايا، وترجع البدايات الأولى لتشكله إلى القرن الحادي عشر ميلادي، مع بروز الطرق الصوفية، التي تشكل الإطار العام، الذي من خلاله يدافعون عن الحرية الوطنية ضد الأفكار الدخيلة الآتية من الاستعمار، وأهمها: الطرق التيجانية عام1786، الطريقة القادرية....[1]

ويعود المجتمع المدني في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، رغم صعوبة تسميته بذلك على أساس خصوصية المرحلة التي تميزت بسيطرة الاستعمار الفرنسي في مختلف الميادين وبسط سلطته القمعية على جميع نشاطات الحركة الوطنية[2]. حيث شملت السيطرة الاستعمارية للجزائر مجمل النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. وقد عرف المجتمع المدني الجزائري خضوعا للإدارة والسلطة الفرنسية. لكن القانون الفرنسي لعام1901، والذي انتخب عليه في01 جويلية 1901، أعطى الحق للأفراد في إنشاء جمعيات، مما أعطى دفعا للأفراد في تشكيل جمعيات[3]، فبادر الجزائريون إلى إنشاء الجمعيات ذات الاهتمامات والتوجهات المختلفة، حيث ظهرت أوّل جمعية بعد صدور هذا القانون وهي جمعية ثقافية مستغانمية تحمل اسم "دائرة الهلال" عام1904، متخصصة في تلقين اللغة العربية والفن والرياضة[4].

في بداية القرن العشرين عرفت الجزائر ظهور العديد من الجمعيات، حيث تأسست بالعاصمة الجمعية التوفيقية عام 1908[5]، وفي عام 1912 أنشأت جمعية

---

[1]. سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2009-2010، ص106.

[2]. عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور: بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر**، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر2014، ص159.

[3]. ليندة لطاد بن محرز، **المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية: دراسة تطبيقية الجزائر أنموذجا**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص60.

[4]. المرجع السابق، ص61.

[5]. المرجع السابق، ص62.

رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر[1]. وقام المثقفون الجزائريون بتأسيس العديد من النوادي الثقافية منها نادي صالح باي بقسنطينة التي أنشأت عام 1907، نادي الترقي بالعاصمة عام 1927، وكان دور هذه الجمعيات والنوادي تثقيف الشعب الجزائري وتوعيته بماضيه وثقافته وحضارته ودينه ونشر التعليم ومحاربة الجهل[2].

خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين عرفت الجزائر تزايد تكوين الجمعيات التقليدية من نوع كموني، اثني وديني، والتي اقتصر تدخلها على النشاط الأخلاقي، الخيري، والتعاوني ذي المنفعة العامة.[3]

ويعود الفضل في ظهور مختلف التنظيمات كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والصحف، بالدرجة الأولى إلى المهاجرين الجزائريين بفرنسا، الذين سمح لهم احتكاكهم بالمجتمع الفرنسي التطلع على ما يجري في العالم من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.[4]

وعرفت الجزائر خلال هذه الفترة تجربة تعددية حزبية في إطار ما يعرف بالحركة الوطنية، ذلك التنظيم السياسي الذي ضم في صفوفه تيارات مختلفة وطنية، ثورية، إصلاحي، إسلامي، اندماجي، ليبرالي، شيوعي، طالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الاستعمارية. كما ساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد استمر نشاط هذه الحركة إلى غاية 1954 حيث تكاثفت جهودها وتوحدت في إطار جبهة واحدة هي جبهة التحرير الوطني.

عند اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة أخذت الجمعيات بعدا جديدا، حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على إنشاء جمعيات منها المهنية مثل

---

[1]. العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر انموذجا**،2001، ص10. من الموقع http://www.academia.edu/680399

[2]. ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص62.

[3]. عمر دراس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق**، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد28، 2005، ص25.

[4]. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، ص163.

الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وجمعية التجار والحرفيين وجمعيات رياضية وشبانية ونسوية ...الخ. وكانت الخاصية الأولى للجمعيات خلال فترة الاحتلال هي تأكيد الهوية الثقافية المختلفة عن الآخر الأوروبي المحتل. ويبدوا أن هذه الخاصية قد استمرت حتى بعد الاستقلال حيث تقوم الجمعيات بتأكيد الهوية الثقافية المتميزة عن الآخر المختلف عقائديا، أو لغويا، أو سياسيا[1].

وتميّزت هذه المرحلة ببروز ثلاثة تيارات هي:

1- التيار الإصلاحي السياسي: كان هذا التيار مجسدا في مجموعة الشباب الجزائريين الذين تخرجوا من مؤسسات التعليم الفرنسي، وهم الذين طالبوا بحقوق المواطنة كحق المساواة والمشاركة السياسية مع احترام الخصوصية المحلية والديانة الإسلامية. وقد مثّل هذا التيار المطلب السياسي حيث كونت هذه النخبة من الجزائريين المسلمين سنة 1928 رابطة أطلقوا عليها اسم "جامعة المنتخبين" برئاسة فرحات عباس الممثل الأول للطرح الاندماجي.
2- التيار الإصلاحي الديني: ويمثل هذا التيار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست عام 1931 برئاسة الشيخ "عبد الحميد ابن باديس"، وكان لها نشاط تعبوي سياسي معتدل ومقتصر على نشر الدوريات، وعلى تأسيس المدارس الحرة لتعليم اللغة العربية، وعلى النقد المستمر للطرق الصوفية، وكانت هذه الجمعية تبحث عن فرض سيطرتها على المجال الديني والثقافي، ولم تكن تقدم نفسها باعتبارها حزباً سياسياً، بل كانت تراهن على البعد الثقافي. إن الرسالة التي وجّهتها الجمعية للفرنسيين مفادها "نحن نريد أن نكون مختلفين عنكم، أيها الفرنسيون والغربيون، حتى ولو اضطررنا إلى قبول سيطرتكم السياسية علينا".
3- التيار الثوري السياسي: وقد مثلت هذا التيار مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري، وهو أكثر التيارات تأثرا بالتجربة الأوربية، حيث أنه نسج على منوال النقابات العمالية الفرنسية المتأثرة بالنجاح الباهر للثورة البلشفية من خلال نجم شمال إفريقيا الذي يعتبر تنظيما نقابيا قبل أن يتحول فيما بعد إلى تنظيم سياسي

[1]. العياشي عنصر، **مرجع سابق**، ص10.

مدافع عن مطلب الاستقلال " LA REVENDICATION DE L'INDEPENDANCE" وتتلخص رسالته التي وجهها إلى الفرنسيين في "نحن نريد أن نكون مثلكم". إذن المحور المركزي لهذا التصور قائم على فكرة الاستقلال كمرحلة أولى بهدف الوصول إلى تحقيق شروط حياة عصرية على الطريقة الفرنسية في الملبس والعيش، وهذا خلافا لتصور العلماء المسلمين الجزائريين[1].

وقدّر العدد الإجمالي للجمعيات بين عامي 1904 و 1962، 3940 جمعية [2].

2_ المجتمع المدني في فترة الأحادية الحزبية:

من الواضح أن بروز التحالف القوي بين الرئيس الجديد للجزائر المستقلة بن بلا الذي تحيط به مجموعة كبيرة من المستشارين اليساريين، والجيش بقيادة هواري بومدين، قد تم بعد أن اعترى أزمة 1962، والفترة الانتقالية التي تحملت فيها هذه الشخصيات الرئيسية مسؤولية القيادة السياسية للجزائر، خلافات فكرية وسياسية حول طبيعة النظام السياسي المرجوا إقامته، وسلسلة كاملة من المناورات والتحالفات التكتيكية المؤقتة، والتحالفات المضادة لفرقاء الصراع. غير أن هناك سببين بررا هذا التحالف يتمثلان في هشاشة وضعف بنية حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف الأصعدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية ، وعدم تماسكه. فجبهة التحرير زمن حرب الاستقلال كانت إطارًا يضم كافة الاتجاهات السياسية، لا كحزب سياسي ذي تعبير أيديولوجي لطبقة اجتماعية معينة. وقد حاول خيضر أن يجعل من جبهة التحرير الوطني حزبًا طليعيًا، من خلال معارضته لنظام تعدد الأحزاب من ناحية، وإخضاع المنظمات النقابية والجماهيرية

[1]. العربي بن عودة ، **إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني: دراسة التجربة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية**، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم علوم الإعلام والاتصال، 2006.

[2]. ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص65.

لسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني من ناحية أخرى، في نطاق إستراتيجيته الداعية إلى أن يتولى الحزب السلطة على كافة أجهزة الدولة السياسية[1].

فمباشرة بعد الاستقلال، أخذت السلطة بالتنظيم السياسي الأوحد، وقد نصت المادة 23 من دستور 1963على أن " حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة الواحد في الجزائر[2]" ، كما أعطيت لهذا الحزب صلاحيات تحديد سياسة الأمة، وتوجيه عمل الدولة، ومراقبة عمل المجلس الوطني والحكومة. كما أقر الدستور في مادته 25 بتعبير الحزب عن المطامح العميقة للجماهير، وأن يتطلب الحزب مهمتان أساسيتان : الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشييد الاشتراكية الجزائرية، وبهذا منعت الأحزاب السياسية المعارضة من النشاط، ولم يكن على الساحة السياسية سوى حزب جبهة التحرير الوطني، وتأكد ذلك بصدور مرسوم 1963/08/14 الذي نص على أنه " تمنع على كامل التراب الوطني أية تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي"، وظل الأفلان حزبًا حاكمًا إلى غاية سنة 1989 م[3].

وكانت المعارضة داخل الجمعية تعبر عن رأيها بحدود ضيقة في السنتين الأولى والثانية، إذ تم إقصاء معظم المثقفين وعدد كبير من السياسيين والثوريين من النظام السياسي الجزائري. وكانت هذه المعارضة تنقد بشدة الطابع الشخصي في السلطة لبن بلا، وعقلية الحزب الواحد الذي يمنح السلطة لشخص واحد. وقاد هذا الوضع إلى إقصاء المعارضة السياسية ولجوئها إلى الخارج، أو إلى العمل السري في الداخل[4].

تبني النظام السياسي الجزائري فلسفة الحزب الواحد بعد الاستقلال، انعكس ذلك سلبا على تنظيمات المجتمع المدني، هذه الفلسفة التي تعطي الأولوية للحزب الحاكم

---

[1]. توفيق المديني، **المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1997،ص939.

[2]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 23.

[3]. العربي بن عودة ،مرجع سابق، ص 147، 148.

[4]. توفيق المديني، مرجع سابق، ص938.

وكل ما يدور في فلكه، هو ما جعل عديد التنظيمات تلجأ للعمل السري كجمعية القيم التي رفض النظام الترخيص لها بالنشاط رغم طابعها الديني الدعوي[1].

المرحلة الممتدة من (1962 إلى عام 1988) تعتبر مرحلة تهميش وإقصاء المجتمع المدني، أو حسب أيمن إبراهيم الدسوقي إنها مرحلة توقف التطور، فالمجتمع الجزائري خرج من سيطرة الاستعمار، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني(ومنها الحركة الجمعوية)، ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، ومازاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضاً هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقاً للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901، حتى سنة 1970 أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثيره كان محدود باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد[2].

في الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 1971 عرّفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحًا". وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري، حيث كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية[3].

منع التعددية لم يحل دون ظهور أحزاب مارست السياسة بطريقة سرية، وأهمها حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) الذي أسّسه حسين آيت احمد في سبتمبر 1963 م، وحزب الثورة الاشتراكية (PRS) بقيادة محمد بوضياف، ثمّ حزب الطليعة الاشتراكية (PAGS) سنة 1966. وبقي هذا الخطأ التاريخي قائما رغم المصادقة على دستور عام 1976م، حيث أكدت هذه الوثيقة، مرة أخرى، في المادة 94 على أن " يقوم النظام

---

[1]. عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص159.

[2]. حمزة عزاوي، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي**، من الموقع: www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads2016/06/article-18-N3.pdf

[3]. قوي بوحنية، **المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، ص 5.

التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" ،وأكدت المادة 95 على أن " جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد" ، وجاءت هذه المبادئ الدستورية معارضة لحرية التعبير والاجتماع المصونة والمضمونة بنص الدستور عليها، في حين أسقطها في موضع آخر، متذرعا في ذلك بالوحدة الوطنية، والمصلحة الوطنية، والأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية. وهكذا عجزت مؤسسات الدولة عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، وأقصت بعض التيارات السياسية والفئات الاجتماعية الهامة، وبدل أن يرفع النظام من أسهم نجاح تعزيز المشاركة السياسية، وجد نفسه في إستراتيجية ترتكز على التعبئة عوضا عن المشاركة السياسية الحقيقية[1].

بالرغم من تزايد عدد الجمعيات مقارنة بالفترة الاستعمارية حيث سجلت الإحصاءات الرسمية وجود 11222جمعية ما بين(1967–1980) بمعدل 112جمعية سنويا، إلا أن هذا الرقم يبرز استمرار الضعف العددي للجمعيات وتأثير البنى الاجتماعية القديمة التي تحاصر عملية ظهور مجتمع مدني بالمعنى الحديث للمفهوم. إذ كما يقول دي توكفيلA. de Tocqueville في كتابه "الديمقراطية في أمريكا،" " لا حاجة للرجال للاتحاد كي يفعلوا شيئا ما، لأنهم مرتبطون ببعضهم[2]"

فكان مصير المجتمع المدني في الفترة الأحادية التهميش والإقصاء وعدم الاعتراف به كشريك أساسي في عملية البناء السياسي والتنموي لدولة ما بعد الاستقلال[3].

3_المجتمع المدني في ظل التعددية السياسية:

بعد ما يقارب ثلاثين عاما من حكم الحزب الواحد، وهو حزب جبهة التحرير الوطنية، وفي أعقاب حركة التمرد الواسعة النطاق التي عرفت احتجاجات ومظاهرات جماهيرية عارمة في 5أكتوبر 1988، والتي سقط جراءها المئات من الشباب الساخط من سياسة التقشف وتداعياتها السلبية على مستوى معيشة المواطن الجزائري. جاء

[1]. العربي بن عودة ، مرجع سابق، ص 148.

[2]. العياشي عنصر، مرجع سابق، ص11.

[3]. عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص159.

دستور 1989 الذي أقر لأول مرة بحق إنشاء الجمعيات ومختلف التنظيمات، حيث بدأ نظام الشاذلي بن جديد سلسلة من الإصلاحات السياسية، فتم إقرار نظام التعددية بدستور 1989، وجاءت المادة(39) منه لتضمن حق المواطن في حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، أما المادة (40) منه فقد نصت على حق المواطن في أنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، والمادة (53) جاءت لتضمن الحق النقابي[1]. فبموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات.

ولتكريس هذا الحق ولتنظيم التعددية و تأطير العمل السياسي جاء القانون رقم89-11 الصادر في 05 جويلية 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أن هذه الجمعيات تهدف إلى جمع المواطنين حول برامج تشارك به في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وتسعى كل جمعية على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية ودعمها، كما يمنع أن تؤسس الجمعيات على أساس طائفي أو جهوي أو إقطاعي، أو تخالف الخلق الاسلامي وقيم ثورة أول نوفمبر، وتمنع الجمعيات ذات الطابع السياسي من ربط أي علاقة تعاون مع أي طرف أجنبي، كما أن لكل جزائري بلغ سن الرشد الانتخابي الحق في الانخراط في أي من هذه الجمعيات باستثناء أعضاء المجلس الدستوري والقضاة وأعضاء الجيش الشعبي الوطني وموظفو مصالح الأمن[2].

الجزائر غداة إقرار التعددية السياسية عرفت تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا تجلى من خلال ظاهرة الانتشار الواسع للحركات ومنظمات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية، فمؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية عرفت انتعاشا وكثافة بعد إقرار دستور التعددية عام 1989، وقد وصل عدد الأحزاب السياسية إلى أكثر من 50

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المواد 39، 40، 53.

[2]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم89_11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، المؤرخ في 5جويلية1989، المواد2،3،5،7،9، الجريدة الرسمية، العدد27، 1989.

حزبا[1]. ورغم العدد الهائل من الجمعيات ذات الطابع السياسي إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة تيارات أساسية هي:

1-التيار الإسلامي: تتنوّع تشكيلة هذا التيار وفقاً لطيف من التوجهات الفكرية والتنظيمية، فهو يظم أصحاب النظرة السلفية، وأتباع مدرسة ابن تيمية وأحمد بن حنبل وهم ينقسمون بدورهم إلى سلفيين علميين وجهاديين. وأصحاب النظرة القطرية أو ما يعرف بالجزأرة أتباع فكر الإمام عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي ومالك بن نبي. وكذلك أتباع مدرسة الإخوان المسلمين (التوجه العالمي)، وأصحاب نفس المدرسة بنظرة محلية.[2]

وتعتبر هذه الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوّة بعد إقرار التعددية، وذلك للعمق الشعبي الذي تمتلكه.[3]ونلاحظ ذلك من خلال نتائج الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 الدور الأوّل، والذي حصلت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 3260222 صوت من أصل 6897719 المعبّر عنها في هذه الانتخابات وبذلك حصلت على 188 مقعد.[4] وأيضاً الانتخابات المحلية لعام 1990، الذي حصلت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 853 مجلس بلدي من أصل 1514 بلدية عبر الوطن، كما فازت ب32 مجلس ولائي من أصل 48 ولاية عبر الوطن. [5]

---

[1]. صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي**، ترجمة: عبدالوهاب علوب، مقدمة تحليلية: سعدالدين إبراهيم، الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص48.

[2]. محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 132.

[3]. عبدالرحمن برقوق وجهيدة شاوش إخوان، **مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر**، الجزائر: مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 02، جوان 2012، ص40.

[4]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري: إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية الدور الأوّل 26 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية، العدد 01، السنة 29، 4 جانفي 1992.

[5]. مذكرة طعن في قانون الأحزاب، الموقع الرسمي للجبهة الاسلامية للإنقاذ، من الموقع الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ: http://www.fisdz.com/?q=ar/node/12

2-التيار الوطني: يضم هذا التيار أساسا حزب جبهة التحرير الوطني، بعد أن سمحت لكل التيارات التي كانت تنشط بداخلها أن تتحوّل إلى جمعيات سياسية، وواصلت بعد الانفتاح السياسي حيث تحوّلت إلى تنظيم كباقي الأحزاب بالرغم من احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود.[1]

3-التيار اليساري (الديمقراطي): يتميّز هذا التيار بضعف مرجعيته التاريخية والشعبية، ولكن له قوّة نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي. يضم هذا التيار جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال.[2]

[1]. محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 40.

[2]. عبدالرحمن برقوق وجهيدة شاوش إخوان، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية في الجزائر

1-الانتخابات الرئاسية 2009 و2012:

عرفت الجزائر انتخاب رئاسي عام 2009 من أجل اختيار رئيس للجمهورية، وكان عدد المسجلين في القوائم الانتخابية 2059683، وشارك منهم 15356024 منتخب، وهو ما يعادل نسبة 74.56% وهي نسبة تدل على الإقبال الكبير للشعب الجزائري على صناديق الاقتراع من أجل الإدلاء بصوته. وسجلت ولاية خنشلة أعلى نسبة في هذه الانتخابات بـ 97.63%. أما أقل نسبة فقد سجلت بولاية بجاية بنسبة 29.42%.

نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية ليوم 9 أفريل 2009:[1]

الولاية	المسجلين	المنتخبين	نسبة المشاركة
1 أدرار	174606	151951	%87.03
2 الشلف	613671	463588	%75.54
3 الأغواط	212710	179296	%84.29
4 أم البواقي	352223	305657	%86.78
5 باتنة	572991	507927	%88.64
6 بجاية	481052	141525	%29.42
7 بسكرة	384073	324495	%84.49
8 بشار	181949	130085	%71.5
9 البليدة	636918	513596	%80.64
10 البويرة	449726	298256	%66.32
11 تمنراست	96477	80293	%83.23
12 تبسة	392573	360796	%91.91
13 تلمسان	597152	489813	%82.02

[1]. موقع وزارة الداخلية: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

14 تيارت	484757	415387	%85.69
15 تيزي وزو	640412	197774	%30.88
16 الجزائر	1766033	1146058	%64.89
17 الجلفة	447668	421006	%94.04
18 جيجل	358644	273110	%76.15
19 سطيف	833689	671803	%80.58
20 سعيدة	213384	175424	%82.21
21 سكيكدة	531748	393646	%74.03
22 سيدي بلعباس	422700	383861	%90.81
23 عنابة	412359	334427	%81.1
24 قالمة	332643	242824	%73
25 قسنطينة	558707	386637	%69.2
26 المدية	491484	418896	%85.23
27 مستغانم	419706	342020	%81.49
28 المسيلة	514891	431238	%83.75
29 معسكر	467030	354863	%75.98
30 ورقلة	255262	173262	%67.88
31 وهران	965708	661863	%68.54
32 البيض	152070	136198	%89.56
33 إيليزي	28246	21200	%75.05
34 برج بوعريريج	361693	288545	%79.78
35 بومرداس	430611	246404	%57.22
36 الطارف	260947	227359	%87.13
37 تندوف	58731	52441	%89.29
38 تيسمسيلت	159832	145574	%91.08
39 الوادي	271477	217230	%80.02

40 خنشلة	202893	198093	%97.63
41 سوق أهراس	280460	226369	%80.71
42 تيبازة	376207	299400	%79.58
43 ميلة	455607	413626	%90.79
44 عين الدفلى	431577	409719	%94.94
45 النعامة	114521	95177	%83.11
46 عين تيموشنت	247663	186354	%75.24
47 غرداية	188832	145410	%77
48 غليزان	369915	324394	%87.69
المهجر	941455	351154	%37.3
المجموع	**2059683**	**15356024**	**%74.56**

كما شهدت الجزائر انتخابات رئاسية عام 2014، كان عدد المسجلين في القوائم الانتخابية 21871393، انتخب منهم 11307478، وهو ما يمثل نسبة 51.70%. هذه النسبة ضعيفة مقارنة بانتخابات 2009، وكانت أعلى نسبة مشاركة في هذه الانتخابات في ولاية غليزان بنسبة 82.00%، أما أقل نسبة فكانت في ولاية تيزي وزو بـ 20.01%.

نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أفريل 2014[1]

الولاية	**المسجلين**	**المنتخبين**	**نسبة المشاركة**
1 أدرار	220 052	150518	%68.40
2 الشلف	700202	390333	%55.75
3 الأغواط	245629	170416	%69.38

[1]. موقع وزارة الداخلية، مرجع السابق.

4 أم البواقي	407231	177449	%43.57
5 باتنة	632253	267253	%42.27
6 بجاية	529218	124765	%23.58
7 بسكرة	448752	233782	%52.10
8 بشار	200438	121969	%60.85
9 البليدة	683949	299566	%43.80
10 البويرة	508208	176166	%43.66
11 تمنراست	127220	88931	%69.90
12 تبسة	432395	238432	%55.14
13 تلمسان	664719	421426	%63.40
14 تيارت	538862	336743	%62.49
15 تيزي وزو	648351	136915	%20.01
16 الجزائر	1891186	715702	%37.84
17 الجلفة	525092	370463	%70.55
18 جيجل	412916	181506	%43.96
19 سطيف	933049	433527	%46.46
20 سعيدة	238904	153223	%64.14
21 سكيكدة	591946	311743	%52.66
22 سيدي بلعباس	452260	301035	%66.56
23 عنابة	438752	234663	%53.48
24 قالمة	368639	212340	%57.60
25 قسنطينة	587016	252259	%42.97
26 المدية	545968	297051	%54.41
27 مستغانم	467382	373348	%79.88
28 المسيلة	609939	325899	%53.43
29 معسكر	528252	368450	%69.75

30 ورقلة	291674	129001	%44.23
31 وهران	1038288	532231	%51.26
32 البيض	176925	122901	%69.47
33 إيليزي	34506	16135	%46.76
34 برج بوعريريج	409935	202501	%49.40
35 بومرداس	470835	184527	%39.19
36 الطارف	298756	196841	%65.89
37 تندوف	78005	61048	%78.26
38 تيسمسيلت	180371	129485	%71.79
39 الوادي	315811	184795	%58.51
40 خنشلة	232756	125948	%54.11
41 سوق أهراس	314437	163433	%51.98
42 تيبازة	413012	223039	%54.00
43 ميلة	494881	212418	%42.92
44 عين الدفلى	467667	233921	%50.02
45 النعامة	134203	82975	%61.83
46 عين تيموشنت	282871	186687	%66.00
47 غرداية	209993	116121	%55.30
48 غليزان	411687	337598	%82.00
المجموع	**21871393**	**11307478**	**%51.70**

2-الانتخابات التشريعية 2012:

كان عدد المسجلين في هذه الانتخابات 20673878 مسجل، انتخب 9174492 منهم، وهو ما يمثل نسبة 44.38%. نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 كانت أقل من النصف وهذا يعود إلى عدم اهتمام المواطن الجزائري

بالتشريعيات. وسجلت أعلى نسبة مشاركة في ولاية تندوف بنسبة 83.15%، كما سجلت أقل نسبة في ولاية تيزي وزو بـ 19.84%.

نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012:[1]

الدائرة الانتخابية	المسجلين	المنتخبين	نسبة المشاركة
1 أدرار	190346	123467	%64.86
2 الشلف	659601	269202	%40.81
3 الأغواط	255466	136632	%60.60
4 أم البواقي	379503	169400	%44.64
5 باتنة	587243	226571	%38.58
6 بجاية	500153	125584	%25.11
7 بسكرة	405592	198873	%49.03
8 بشار	190869	112981	%59.19
9 البليدة	664698	270728	%40.73
10 البويرة	482897	163679	%33.90
11 تمنراست	113325	68138	%60.13
12 تبسة	413868	210154	%50.78
13 تلمسان	636311	306953	%48.24
14 تيارت	512995	277118	%54.02
15 تيزي وزو	648854	128750	%19.84
16 الجزائر	1811710	560775	%30.95
17 الجلفة	476287	196059	%41.16
18 جيجل	389404	167634	%43.05
19 سطيف	880280	410802	%46.67
20 سعيدة	255736	111581	%49.43

[1]. موقع وزارة الداخلية، مرجع سابق.

21 سكيكدة	560875	272846	%48.65
22 سيدي بلعباس	440795	235026	%53.32
23 عنابة	428677	208138	%48.55
24 قالمة	353947	205825	%58.15
25 قسنطينة	573763	224944	%39.21
26 المدية	521019	240176	%46.10
27 مستغانم	441832	211295	%47.82
28 مسيلة	533380	274774	%49.65
29 معسكر	500374	246528	%49.27
30 ورقلة	264977	120324	%45.41
31 وهران	1004732	444725	%44.26
32 البيض	166527	99676	%59.86
33 إيليزي	38095	21359	%56.07
34 برج بوعريريج	382011	194370	%50.88
35 بومرداس	457154	156014	%34.13
36 الطارف	278333	167533	%60.19
37 تندوف	67019	55724	%83.15
38 تيسمسيلت	166167	83135	%50.03
39 الوادي	278397	116208	%41.74
40 خنشلة	213202	119443	%56.02
41 سوق أهراس	299925	149360	%49.80
42 تيبازة	397088	200192	%50.42
43 ميلة	477321	208009	%43.58
44 عين الدفلى	444812	190059	%42.73
45 النعامة	122382	68823	%56.24
46 عين تيموشنت	264514	152603	%57.69

47 غرداية	195982	100217	%51.14
48 غليزان	385440	172085	%44.65
المجموع	**20673878**	**9174492**	**%44.38**

3-الانتخابات المحلية 2012:

شهدت الجزائر في نوفمبر 2012 انتخابات محلية تتعلق بانتخاب المجالس البلدية والمجالس الولائية. كان عدد المسجلين في القوائم الانتخابية 21445621 مسجل، انتخب 9491052 منهم في انتخابات المجالس البلدية، وهو ما يمثل نسبة 44.26%، أما في انتخابات المجالس الولائية فقد انتخب 9204543 فرد، أي نسبة قدرها 42.92%.

نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر 2012[1]

الولاية	المسجلين	المجالس البلدية		المجالس الولائية	
		المنتخبين	المشاركة	المنتخبين	المشاركة
1 أدرار	210812	148039	%70.22	146455	%69.47
2 الشلف	679404	264756	%38.97	262441	%38.63
3 الأغواط	239068	142057	%59.42	139587	%58.39
4 أم البواقي	395288	172260	%43.58	166545	%42.13
5 باتنة	627768	288712	%45.99	274139	%43.67
6 بجاية	534104	234496	%43.90	203868	%38.17
7 بسكرة	433495	225304	%51.97	219747	%50.69
8 بشار	187814	93579	%49.83	92852	%49.44
9 البليدة	676509	230671	%34.10	227607	%33.64
10 البويرة	500477	211894	%42.34	187635	%37.49
11 تمنراست	115714	65622	%56.71	65398	%56.52
12 تبسة	424317	205227	%48.37	197470	%46.54

[1].موقع وزارة الداخلية، مرجع سابق.

%43.45	283122	%43.96	286431	651605	13 تلمسان
%48.86	257779	%49.30	260097	527592	14 تيارت
%36.50	250913	%40.56	278810	687401	15 تيزي وزو
%25.63	478469	%26.75	499421	1867048	16 الجزائر
%42.45	211744	%44.32	221083	498853	17 الجلفة
%45.32	183773	%46.17	187222	405507	18 جيجل
%44.93	411154	%46.32	423856	915055	19 سطيف
%43.08	100078	%43.60	101277	232283	20 سعيدة
%48.33	283497	%49.18	288520	586638	21 سكيكدة
%46.14	207724	%46.75	210456	450155	22 سيدي بلعباس
%41.13	178871	%41.32	179705	434860	23 عنابة
%54.34	197091	%55.01	199529	362717	24 قالمة
%30.77	178013	%31.13	180059	578493	25 قسنطينة
%44.62	239418	%45.41	243628	536513	26 المدية
%46.32	213539	%47.39	218478	460987	27 مستغانم
%51.99	306971	%55.09	325266	590450	28 مسيلة
%43.67	225061	%44.35	228572	515351	29 معسكر
%44.04	126592	%44.73	128587	287465	30 ورقلة
%36.15	370189	%37.07	379672	1024078	31 وهران
%59.00	102193	%59.78	103543	173215	32 البيض
%49.66	17830	%50.04	17964	35901	33 إيليزي
%48.27	193563	%50.06	200719	400991	34 برج بوعريريج
%38.65	177375	%40.55	186081	458943	35 بومرداس
%60.67	174881	%61.04	175932	288246	36 الطارف
%72.70	44211	%72.82	44280	60809	37 تندوف
%48.48	84439	%48.95	85251	174163	38 تيسمسيلت
%51.55	162126	%53.93	169601	314508	39 الوادي
%55.33	127111	%56.49	129778	229716	40 خنشلة
%47.46	146540	%48.27	149022	308756	41 سوق أهراس
%46.64	188228	%48.10	194121	403603	42 تيبازة

43 ميلة	486754	220559	%54.31	217097	%44.60
44 عين الدفلى	457640	191426	%41.83	189059	%41.31
45 النعامة	127544	64058	%50.22	63659	%49.91
46عين تيموشنت	273459	148609	%54.34	147168	%53.82
47 غرداية	209926	108510	%51.69	106728	%50.84
48 غليزان	403626	178312	%44.18	174593	%43.26
المجموع	21445621	9491052	%44.26	9204543	%42.92

خلاصة:

عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني قبل الاستعمار الفرنسي لها، لتأخذ تطبيقاته خصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بتشعباتها السوسيولوجية والفكرية، وتلقفت بعض القوى الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم. وتبنت أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري خاصة بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية في الجزائر مع صدور دستور 1989.

وتختلف الانتخابات في الجزائر بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية وكذلك الانتخابات المحلية، وكذلك الاستفتاءات. شهدت الجزائر في الفترة الممتدة بين 2009 و2016 أربع انتخابات، انتخابين رئاسيين عامي 2009 و2014، وانتخاب تشريعي عام 2012، وآخر محلي عام 2012. وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات تقارب نسبة 50% أو تتعداها.

الفصل الثالث

آليات مساهمة المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

إن الدور البارز لتنظيمات المجتمع المدني، باعتبارها وسيلة للتوعية والتنشئة داخل الدولة، يتجلى أساساً من خلال الأعمال والنشاطات التي تقوم بها هذه التنظيمات في سبيل ذلك، حيث يتطلع المجتمع المدني لتفعيل المشاركة السياسية من خلال جملة من الآليات والوسائل السلمية والمشروعة التي تمكنه من القيام بدوره على أحسن وجه.

رغم تعدد واختلاف الآليات والوسائل التي تستعملها تنظيمات المجتمع المدني في سبيل توعية المواطنين بضرورة المشاركة السياسية، إلا أنه يوجد معيقات تحول دون تفعيل المشاركة السياسية.

في هذا الفصل سنتطرق إلى الآليات والوسائل التي تستعملها تنظيمات المجتمع في توعية المواطنين والمتمثلة في التوعية والتحسيس عن طريق الندوات واللقاءات، والتوعية والتحسيس عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، ثم المعيقات التي تقف في وجه تنظيمات المجتمع المدني وتحول دون تحقيق المشاركة السياسية، والمتمثلة في ضعف التماسك الداخلي لهذه التنظيمات، وضعف التمويل.

المبحث الأول: طرق التوعية والتحسيس داخل مؤسسات المجتمع المدني

1_التوعية والتحسيس عن طريق الندوات واللقاءات:

تعد الندوات واللقاءات من أبرز وسائل الاتصال بين المجتمع المدني والمواطنين، حيث تنظم مؤسسات المجتمع المدني العديد من الندوات والتجمعات لتحسيس المواطنين بضرورة المشاركة السياسية، وتكمن أهمية هذه الندوات واللقاءات في كون الفرد يكون في اتصال مباشر مع معد الندوة ومقدمها، مما يسهل عليه عملية التواصل مع هذا الأخير، وطرح استفساراته وتساؤلاته. مما يمكنه من المساهمة في إثراء النقاش وطرح أفكار جديدة تهم المجتمع.

وتعتبر حرية الاجتماع وسيلة أساسية وفاعلة بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني، كونها تساهم في توعية وتحسيس الأفراد بضرورة المشاركة السياسية، كما أنها تحقق أهداف هذه التنظيمات. وكرّست الجزائر هذا الحق في مختلف دساتيرها، حيث نصت المادة 48 من دستور 2016 على أن حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع، مضمونة للمواطن.[1] كما نصت المادة 49 من نفس الدستور على أن حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون. منه فحرية الاجتماع مضمونة وفق القانون الجزائري.[2]

وتختلف عملية التوعية والتحسيس باختلاف تنظيمات المجتمع المدني ومجالات تخصصها، فمثلاً الأحزاب السياسية تقوم بتنظيم ندوات ولقاءات ومحاضرات من أجل توعية المواطنين بضرورة المشاركة السياسية خاصة المشاركة في الانتخابات عن طريق الترشح والتصويت. وتقوم الأحزاب السياسية بتنظيم هذه اللقاءات والمحاضرات بشكل كبير مع اقتراب المواعيد الانتخابية. [3]

---

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 48.

[2]. المرجع السابق، المادة 49.

[3]. كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم التجارية، (غير منشورة)، 2005، ص60.

أما الجمعيات باختلاف أنواعها فإنها تنظم اللقاءات والندوات قصد توعية المواطنين في شتى المجالات، فمثلاً جمعيات البيئية تقوم بالتحسيس حول الأخطار البيئية وأهمية المحافظة عليها. والجمعيات المتخصصة في حقوق المرأة فإنها تقوم بتحسيس وتوعية المرأة بحقوقها، ومن بين هذه الحقوق الحق في المشاركة السياسية. أما بالنسبة لجمعيات حقوق الإنسان فإنها تدعوا في إطار الندوات واللقاءات التي تنظمها إلى ضرورة المشاركة السياسية.[1]

2_ التوعية والتحسيس عن طريق وسائل الإعلام والاتصال:

تستخدم مؤسسات المجتمع المدني وسائل الإعلام والاتصال للتوعية والتحسيس، ويعتبر الإعلام وسيلة هامة في توعية الأفراد بضرورة المشاركة السياسية.

إذا كانت هناك متغيرات متعددة، حملتها وبقوة رياح العولمة في الألفية الثالثة، أدت إلى حركة فكرية ومراجعة نقدية امتدت من السياسة إلى الاقتصاد وإلى الثقافة والاجتماع، فإن هذه الرياح نفسها قد تضمنت تغيرات ضخمة في تكنلوجيا الاتصال، تنبهنا إلى أوضاع جديدة في المجتمع المدني.[2] ولقد كان اختراع الطباعة عاملاً من العوامل الحاسمة في الإصلاح وفي الاندفاعية الليبرالية التي أدت إلى الثورة الفرنسية. ونشوء الصحافة ساهم مساهمة كبيرة في نمو الديمقراطية، فالصحافة وصفت بالسلطة الرابعة لما لها من شأن سياسي عظيم.[3]ولا تعتبر الصحافة سلطة رابعة إلا إذا كانت لها حرية. وأضحت ظاهرة الاحتجاجات الإلكترونية أو المعارضة الافتراضية تبدوا وكأنها بديل (وأحياناً يتكامل) مع القنوات الوسيطة في المجتمع المدني.[4]

---

[1]. كريم بركات، مرجع سابق، ص61.

[2]. أماني قنديل، **أي دور يلعبه المجتمع المدني–قراءة نقدية في الواقع والأدبيات–**، (د. د. ن)، (د. س. ن)، ص 24.

[3]. موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، الطبعة الأولى، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009، ص 152.

[4]. أماني قنديل، **أي دور يلعبه المجتمع المدني–قراءة نقدية في الواقع والأدبيات–**، مرجع سابق، ص 25.

وتعتبر حرية الإعلام وسيلة أساسية للتوعية، فحرية الإعلام هي التي تساهم في بناء الديمقراطية. حسب المادة الثالثة من قانون الإعلام 2012 فإن أنشطة الإعلام يقصد بها كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه[1]. حسب المادة الثانية من نفس القانون فإن نشاط الإعلام يمارس بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي والتشريع والتنظيم المعمول بهما.[2] وحسب المادة 50 من دستور 2016 فإن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية[3]. كما تستفيد الأحزاب السياسية المعتمدة، ودون أي تمييز من حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية يتناسب مع تمثيلها على المستوى الوطني[4]. فالمجتمع المدني في الجزائر له إمكانية توظيف وسائل الإعلام والاتصال من أجل التوعية والتحسيس.

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05 ، المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المادة 3، الجريدة الرسمية، العدد 2، 2012.

[2]. الجزائر، قانون رقم 12-05، مرجع سابق، المادة 2.

[3]. الجزائر، دستور 2016، المادة 50.

[4]. الجزائر، دستور 2016، المادة 53.

المبحث الثاني: معيقات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية

1-ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني:

تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تعيش مشاكل عديدة خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الديمقراطي داخلها،سواء تعلق الأمر بالتداول على القيادة، أو في حرية إبداء الرأي حول السياسات والمواقف التي تتبناها هذه التنظيمات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث صراعات وانشقاقات داخلها، والتي تمثل كل واحدة منها رؤى مختلفة، ووصل الأمر بها إلى حد حل وانقسام العديد من التنظيمات إلى أجزاء متصارعة، في إطار ما سميت "بالحركات التصحيحية"، ما يؤدي إلى إضعاف المنظمة وتفتيت قواها التأثيرية داخل المجتمع.

ويمثل التداول على القيادة، أو دوران النخبة داخل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، إحدى أبزر التحديات التي تواجهها، فنجد هناك العديد من المنظمات التي لا تعرف التدوير على المناصب القيادية، وإن حدث فيكون أحيانا بطرق ملتوية، لا تمت للديمقراطية بصلة، أو في ظل غياب انتخابات تنافسية. [1] كما أن الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب تحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب.[2]

هناك بعض الأشخاص من يؤسسون الجمعيات دون أن يكون لهم صلة بالعمل الجمعوي ولا الوعي بالمشاركة الاجتماعية، فهم يؤسسون الجمعيات بهدف الاستفادة من الحصول على مقرات وأموال بطرق مختلفة، وبمجرد نفاذ هذه الإمكانيات يشل عمل هذه الجمعيات وتحل.[3]

---

[1]. فؤاد أبركان، **المجتمع المدني في الجزائر... بين الخطاب والممارسة**، مداخلة في الملتقى الوطني العلمي الأول حول: المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، الطارف، 2011.

[2].Addi LAHOUARI, **les parties politiques en Algérie**, Revue de l'Occident et de la Méditerranée, CNRS, 2005 , p 13.

[3]. مرسي مشري، **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف: جامعة الشلف، يومي 16 و17 ديسمبر 2008، ص 14.

على غرار الصراعات التي عرفتها الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي كان أغلبها لأسباب شخصية، والتي أدت إلى حلّها وانقسامها إلى أجنحة مختلفة، تعرف الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي نفس الظاهرة، من جانب غياب التنسيق والتجانس بين القيادة ورؤساء الجمعيات، نظراً للاختلافات بين الأشخاص حول التوجهات أو طرق تسيير الجمعية، والمنافسة الشديدة التي تنتهي في كثير من الأحيان بأعمال عنف أو انسحاب بعض الأطراف، كما أن الصراعات داخل الجمعيات تكرس غياب النقاش الديمقراطي خاصة في الجمعيات العامة لها، أو عند انتخاب المجالس التنفيذية، حيث يبرز الصراع واضحاً، وكثيراً ما ينتهي عملها في الأخير بالفشل.[1]

كما أن الجمعيات الجزائرية عادة ما تعرف مشاكل بين قياداتها، والتي تظهر خصوصاً عند تغيير قيادات وتنظيم الجمعيات العامة الانتخابية، مما يؤدي إلى تدخل الإدارة أحياناً وشل بعض الجمعيات أو توقيفها.[2]

2_ضعف تمويل مؤسسات المجتمع المدني:

يعتبر التمويل من العوامل الهامة في قدرة أي مؤسسة على تنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لتحقيق أهدافها، فبدون التمويل لا يمكن تحقيق أو تنفيذ أي من المشاريع أو البرامج.[3]

التمويل هو عبارة عن عملية حصول مؤسسات المجتمع المدني على الأموال.[4] وتعتبر قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني من أهم القضايا المتعلقة بأهداف هذه التنظيمات وأنشطتها ومستقبلها، فنشاط أي جمعية واستمرارها يتوقف على كمية الأموال التي تحصل عيها من أجل أن تقوم هذه التنظيمات بالدور المنوط بها على أكمل وجه.

---

[1]. مرسي مشري، مرجع سابق، ص 16.

[2]. خالد حساني، **المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية**، المملكة المغربية: مجلة الفقه والقانون، جانفي 2013، ص 185.

[3]. خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، مرجع سابق، ص 68.

[4]. المرجع السابق، ص 69.

فنجاح مؤسسات المجتمع المدني مرتبط بنجاح الإدارة المالية لها ومقدرتها على تدبير التمويل اللازم للمساهمة في تطوير عملها وديمومتها، كما أن فشل الإدارة المالية يعني فشل المؤسسة.

مؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى زيادة الموارد المالية لكي تستطيع تلك المؤسسات تنفيذ مشاريعها وبرامجها، إلا أن تدبير التمويل يحتاج من المؤسسة إلى زيادة نفقاتها لجمع التبرعات والمتمثل بشكل كبير في العلاقات العامة وشبكة الاتصال مع مجتمع الممولين، وذلك لكون مؤسسات المجتمع المدني تعتمد بشكل كبير على التبرعات والهبات من مصادرها المختلفة، لتنفيذ المشاريع والبرامج الخيرية.

كما تلجأ بعض مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر إلى خلق استثمارات ومشاريع من أجل تغطية بعض نفقاتها، إلا أن هذه المشاريع لا تساهم إلا بجزء بسيط من نفقاتها كونها ليست مؤسسات ربحية فمشاريعها واستثماراتها لا تحقق جميع إيراداتها بل تحقق جزء منها فقط.

غياب التمويل المالي يمثل واحدا من أهم معوقات نشاط المجتمع المدني، حيث يتوقف نشاط الكثير من المؤسسات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءه واستمراره. عدم قدرة هذه المؤسسات على تأمين احتياجاتها المالية الضرورية سينعكس سلباً على أدائها وفاعليتها وآفاق نمائها، فضرورة تأمين الاحتياجات المالية لأي منظمة سواءً كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية هو أمر ضروري من أجل بقائها واستمرارها.

بالنسبة للقوانين التي تنظم التمويل في الجزائر نجد المادة 29 من القانون12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق ل 12 جانفي 2012 والمتعلق بالجمعيات فإن الجمعيات تتحصل على مواردها من اشتراكات أعضائها، ومن المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها، وكذلك من الهبات النقدية والعينية والوصايا، ومداخيل جمع التبرعات، والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية[1]. معنى هذا أن

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06، المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المادة 29، الجريدة الرسمية، العدد 2، 2012.

مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لها مصادر دخل متنوعة، منها من تأت من مصادر داخلية (أعضاء المؤسسة)، مصادر خارجية (المتبرعين)، ومصادر رسمية(الدولة أو الولاية أو البلدية).

وحسب المادة 23 من نفس القانون فإنه يمكن للجمعيات أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. مع الموافقة المسبقة للسلطات المختصة[1]. إلا أن هذه الجمعيات لا يمكنها الحصول على إعانات من أطراف خارجية كالتنظيمات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، باستثناء الأموال التي هي ناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانوناً، بعد الموافقة من السلطات المختصة. [2] فتمويل المجتمع المدني في الجزائر يخضع إلى رقابة السلطات الحكومية، التي تضع قيوداً على تمويل هذه المؤسسات، كما ترفض جميع الإعانات التي تأت من الخارج. وحسب المادة 19 من نفس القانون فإنه يجب على الجمعيات تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها وتقاريرها الأدبية والمالية السنوية إلى السلطات العمومية المختصة إثر انعقاد جمعية عامة عادية أو استثنائية، خلال الثلاثين يوماً الموالية للمصادقة عليها.[3] من هنا فإن اعتماد الجمعيات المدنية في تمويلها على الجهات الحكومية سيؤثر بشكل سلبي على أدائها وممارسة اختصاصاتها باستقلالية، ويعطي الجهات الحكومية المشرفة عليها دوراً أكبر في مراقبة ومتابعة نشاطاتها، الأمر الذي قد يعيقها عن التحرك الحر في الفضاء المجتمعي. مما يجعل هذه المؤسسات تحت سيطرة الدولة، وهذا ما يجعلها موالية للسلطة وتتبع الخط الذي ترسمه لها السلطة. واعتماد تنظيمات المجتمع المدني على جهات تمويل رئيسية لا يساعدها على وضع أجندة خاصة بها، بل تظل حبيسة الأجندات الخارجية.

---

[1]. الجزائر، قانون رقم 12-06، مرجع سابق، المادة 23.

[2]. الجزائر، قانون رقم 12-06، مرجع سابق، المادة 30.

[3]. الجزائر، قانون رقم 12-06، مرجع سابق، المادة 19

العديد من الجمعيات في الجزائر توقف نشاطها نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها، ففي حين توجد جمعيات تملك مقرات وأجهزة عمل، هناك جمعيات أخرى لا تملك إلا الاسم.[1]

[1]. مرسي مشري، مرجع سابق، ص14.

خلاصة:

تعتبر عملية توعية وتحسيس الأفراد بضرورة المشاركة السياسية عملية أساسية، حيث توعي الأفراد وتنبههم بأهمية المشاركة السياسية.

وتختلف وسائل التوعية والتحسيس التي تستعملها تنظيمات المجتمع المدني، وذلك بحسب إمكانيات هذه التنظيمات، إلا أنّه في الغالب تتجسد هذه الوسائل في التجمعات والندوات التحسيسية، وكذلك التوعية والتحسيس عن طريق وسائل الإعلام.

رغم ما شهدته الجزائر من التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ورابطات سواء في الحقل المهني كالنقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في المجال الخيري والبيئي، أو الناشطة في مجال ترقية مجموعات فئوية محددة مثل النساء أو الشباب أو الأطفال أو المعاقين...الخ، إلا أن عملها تعترضه الكثير من العراقيل التي ساهمت بشكل كبير في محدودية دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث ظل دوره هامشيا أمام الطغيان الذي تمارسه عليه الدولة بوسائلها المختلفة. ومن بين أهم العوائق التي تعترض المجتمع المدني في الجزائر ضعف التماسك الداخلي لتنظيماته وكذلك مشكل التمويل الذي يعتبر من أكبر المعيقات.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع له درجة من الأهمية يكمن في دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر.

في البداية تم طرح عدة مفاهيم تخص الموضوع منها مفهومي المجتمع المدني والمشاركة السياسية عند مختلف المنظرين، والعلاقة بينهما. حيث عرفت تنظيمات المجتمع المدني في العقود الأخيرة نشاط وفعالية كبيرة، إلى حد أنها أصبحت شريك أساسي للدولة، كما أن لها أدوار مختلفة ومتعددة.

وفيما بعد جاء الطرح على المستوى الوطني والمتمثل في التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر، منذ مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى غاية التعددية السياسية مروراً بالأحادية الحزبية، والتي عرف المجتمع المدني خلال هذه المراحل تطوراً ونمواً بشكل ملموس. وكذلك واقع المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الانتخابات التي جرت في الفترة الممتدة بين 2009 و2012.

وللوقوف عند إشكالية الدراسة فإن هناك الكثير من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في الجزائر، والتي تقوم بأدوار مختلفة في مجال المشاركة السياسية، حيث تقوم هذه التنظيمات بالتوعية والتحسيس بأهمية وضرورة المشاركة السياسية. إلا أن ذلك يبقى محدوداً وفي إطار ضيق، حيث تؤثر مجموعة من العوامل على أداء تنظيمات المجتمع المدني لوظائفها.

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر لا تتمتع بالاستقلالية التي تضمن لها القيام بأدوارها، بل بقيت حبيسة إملاءات الجهات الخارجية التي تمولها.

ورغم تضاعف عدد الجمعيات في الجزائر إلا أن ذلك لا يعكس تماماً نوعيتها، فهي لا تقوم بوظائفها بمعزل عن الدولة، وإنما هي في حاجة دائمة للدولة من أجل التمويل مما ينعكس سلباً على أدائها ووظائفها.

تحسين وتعزيز فاعلية المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية، يتطلب وضع بعض الآليات والسبل منها:

ضمان الاستقلالية المالية لتنظيمات المجتمع المدني، ليقوم بدوره بكل فعّالية.

ضمان الكفاءة في قيادات هذه التنظيمات، فتكون قيادة التنظيمات ذات كفاءة لتساهم في استمرارية التنظيم والقيام بدوره.

ضمان التداول السلمي على القيادة، مع دوران النخبة داخل منظمات المجتمع المدني، وذلك عن طريق الانتخابات التنافسية.

تقسيم الصلاحيات بين رئيس مؤسسة المجتمع المدني والأعضاء.

حرية إبداء رأي الأعضاء حول السياسات والمواقف التي تتبناها هذه التنظيمات.

قائمة المراجع

1_المصادر الرسمية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم89_11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، المؤرخ في 5جويلية1989، ، الجريدة الرسمية، العدد27، 1989.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري: إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية الدور الأوّل 26 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية، العدد 01، السنة 29، 4 جانفي 1992.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05 ، المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012، ، الجريدة الرسمية، العدد 2، 2012

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06، المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد 2، 2012.

2_الكتب:

1- الحمداني قحطان أحمد ، **المدخل إلى العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

[2]- الزيات عبد الحليم ،**التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الثاني: البنية والأهداف، مصر:دار المعارف الجامعية، دون سنة النشر.

[3]- الطبيب مولود زايد ،**علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، بنغازي: جامعة السابع

من أبريل، 2007.

[4]– الطبيب مولود زايد ،**التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع**، الطبعة الأولى، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001.

5–الفالح متروك، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية**، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

[6]–الفتلاوي سهيل حسين ، **حقوق الإنسان: موسوعة القانون الدولي3**، الطبعة الرابعة، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2012.

7– المديني توفيق ،**المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1997.

8– المفتي محمد أحمد علي ،**مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية**، الرياض: مجلة البيان، 1435هـ.

9– المنياوي أحمد ، **جمهورية أفلاطون: المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة**، الطبعة الأولى، دمشق القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010.

10– ألموند جيه. جابرييل و باويل جي بنجهام الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: عبدالله هشام ،ترجمة الطبعة الخامسة، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

11– إهنبرغ جون، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة صالح علي حاكم و ناظم حسن ، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

12– برو فليب ، **علم الاجتماع السياسي**،ترجمة: صاصيلا محمد عرب، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998.

13– بشارة عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، الطبعة السادسة، بيروت: المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

14- بن خليف عبد الوهاب ، **المدخل إلى علم السياسة**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010.

15- دوفرجيه موريس ، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، الطبعة الأولى، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.

16- ديلو ستيفن ، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: وهبة ربيع، (د. د. ن)، (د. س. ن).

17- سعد إسماعيل علي، **أصول علم الاجتماع السياسي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

18- صافي لؤي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، الطبعة الأولى، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

19- عبد الفتاح إسماعيل والقاضي زكريا ، **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

20- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ،**أسس و مجالات العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2012.

21- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، **معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و نفسية و إعلامية.**

22- عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002.

23- قنديل أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2008.

24- قنديل أماني، **أي دور يلعبه المجتمع المدني-قراءة نقدية في الواقع والأدبيات-**، (د. د. ن)، (د. س. ن).

25- لطاد بن محرز ليندة ، **المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية: دراسة تطبيقية الجزائر أنموذجا**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

26- هانتنجتون صامويل ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي**، ترجمة: علوب عبدالوهاب ، مقدمة تحليلية: إبراهيم سعد الدين ، الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

27- وياردا ج هوارد، **المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة زيدان ليلى، الطبعة الأولى، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

3_المقالات والمداخلات:

1-أبركان فؤاد، **المجتمع المدني في الجزائر... بين الخطاب والممارسة**، مداخلة في الملتقى الوطني العلمي الأول حول: المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، الطارف، 2011.

2-برقوق عبدالرحمن و شاوش إخوان جهيدة، **مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر**، الجزائر: مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 02، جوان 2012.

3-بلعيورالطاهر، **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة العلوم الانسانية، العدد العاشر، نوفمبر 2006.

4-بوحنية قوي، **المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات.

5-حساني خالد، **المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية**، المملكة المغربية: مجلة الفقه والقانون، جانفي 2013.

6-خشيب جلال وشنان أمال، **الدولة والمجتمع المدني...حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016، من الموقع: WWW.IDRAKSY.NET

7-دراس عمر، **الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق**، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد28، 2005.

8-عزاوي حمزة، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي**، من الموقع: www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads2016/06/article-18-N3.pdf

9- عنصر العياشي، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا**، (د.د.ن)، 2001، من الموقع http://www.academia.edu/6803992-

10-قارح أسماء، **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العددان الثاني والثالث، جانفي وجوان 2008.

11-كربوسة عمراني، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور: بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر**، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014.

12-مشري مرسي،**المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف: جامعة الشلف، يومي 16 و17 ديسمبر 2008.

13-مفتاح عبدالجليل، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد الخامس.

14-مهدي ماجدة شاكر، **الدولة والمجتمع المدني**، مجلة كلية الآداب، العدد96.

15-ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية، من الموقع:
http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources/

4_الرسائل والأطروحات:

1-الحوسني خالد جاسم إبراهيم حسن ، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة_جمعيات النفع العام_ دراسة حالة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، (غير منشورة)، 2013.

2- أوشن سمية، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2009-2010.

3- بركات كريم ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم التجارية، (غير منشورة)، 2005.

4-بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية: دراسة حالة الجزائر1989_2012**، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، 2012_2013.

5-بن عودة العربي ، **إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني: دراسة التجربة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية**، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم علوم الإعلام والاتصال، 2006.

6-بوضياف محمد ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

7-شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، (غير منشورة)، 2014-2015.

8-ضبع عامر، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح فيالجزائر1999_2004**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، (غير منشورة)، 2007_2008.

9-عامر باسل أحمد ذياب ، **أزمة المشاركة السياسية وبأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)**، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، (غير منشورة)، 2014.[1]

10-ليلى عمارة، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، 2013.

5_المواقع الإلكترونية:

1-**مذكرة طعن في قانون الأحزاب**، الموقع الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، من الموقع الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ:http://www.fisdz.com/?q=ar/node/12

2-**المجتمع المدني في العالم العربي**، من الموقع:

http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf

3-موقع وزارة الداخلية: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

6_المراجع بالفرنسية:

1-TAIB Essaid, **Association et société civile en Algérie**, Office des Publications Universitaires, 2014.

2-LAHOUARIAddi, **les parties politiques en Algérie**, Revue de l'Occident et de la Méditerranée, CNRS, 2005 , p 13.

الفهرس

الشكر والتقدير

إهداء

الملخص.....1

مقدمة.....3

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني و المشاركة السياسية...11

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.....13

1-مفهوم المجتمع المدني.....13

2-تطور مفهوم المجتمع المدني.....16

3-مكونات المجتمع المدني.....21

4-وظائف المجتمع المدني.....23

المبحث الثاني: ماهية المشاركة السياسية.....25

1-مفهوم المشاركة السياسية.....25

2-أشكال المشاركة السياسية.....26

3-العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية.....29

4-العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية.....30

الفصل الثاني: منظمات المجتمع المدني الجزائر ودورها في المشاركة السياسية.....33

المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في الجزائر.....35

1-المجتمع المدني خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي.....35

2-المجتمع المدني في فترة الأحادية الحزبية.....38

3-المجتمع المدني في ظل التعددية السياسية.....41

المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية في الجزائر.....45

1-الانتخابات الرئاسية 2009 و2014.....45

2-الانتخابات التشريعية 2012.....49

3-الانتخابات المحلية 2012.....52

الفصل الثالث: آليات مساهمة المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.....56

المبحث الأول: طرق التوعية والتحسيس داخل مؤسسات المجتمع المدني.....58

1-التوعية والتحسيس عن طريق الندوات واللقاءات.....58

2-التوعية والتحسيس عن طريق وسائل الإعلام والاتصال.....59

المبحث الثاني: معيقات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.....61

1-ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني.....61

2-ضعف تمويل مؤسسات المجتمع المدني.....62

خاتمة.....67

قائمة المراجع.....70

الفهرس.....79